الباب الثاني

النظريات العلمية في تفسير الظاهرة الإجرامية

obeikandl.com

obeikandl.com

الباب الثاني
النظريات العلمية في تفسير الظاهرة الإجرامية

تمهيد وتقسيم

كان الإنسان في الماضي دائم السعي إلى تلمس أسباب الجريمة، ويحاول أن يهتدي إلى جواب تسكن إليه نفسه ويطمئن له قلبه، وكان الجواب في كل مرة يتلاءم مع درجة التطور التي بلغها. وظلت الجريمة لقرون عديدة تفسر من خلال مفاهيم دينية أو فلسفية أو خلقية. وقالوا قديماً أن الجريمة رجسٌ من عمل الشيطان، وأن المجرم مسّه الشر فانصاع له وأطاع. وظل هذا المعتقد متسلطاً على الأفكار فترة طويلة، ولم يزل إلا من عهد قريب.

ومن المفكرين من عزا الإجرام إلى الكواكب، ومنهم من وضعه في مكانه الصحيح بوصفه تعبيراً مرضياً عن الطبيعة البشرية، معتقدين أن بوسع الإنسان مقاومته في داخل ذاته مستعيناً بالقيم الخلقية والفلسفية والدينية. ولم يبدأ التفكير العلمي في الجريمة إلا منذ فترة ليست بعيدة. ونظراً لحداثة علم الإجرام فإن العلماء والباحثين لم يتفقوا على رأي واحد في تفسير الظاهرة الإجرامية، فكل واحد منهم تناوله من زاويته وفسره بمنطق ثقافته، فتطرف البعض، واعتدل البعض الآخر.

فمنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر توالت النظريات التي حاولت أن تفسر السلوك الإجرامي تفسيراً علمياً، **ووصلت إلى ثلاثة اتجاهات، وهي:**

الأول: وهو الاتجاه الذي يتزعمه أنصار النظريات البيولوجية والنفسية، ويفسر الجريمة إلى عوامل فردية فحسب، وينكر كل تأثير للعوامل الاجتماعية. وينتشر هذا الاتجاه في دول القارة الأوروبية.

الثاني: وهو الاتجاه الذي يتزعمه أنصار النظريات الاجتماعية والبيئية، ويفسر الجريمة إلى عوامل اجتماعية وحدها. وينتشر هذا الاتجاه في البلاد الأنجلو سكسونية.

الثالث: الاتجاه المختلط التكاملي الذي جمع بين نظريات العوامل الفردية والاجتماعية في تفسير الظاهرة الإجرامية، وهذا اتجاه تكاملي يعتبر أن السلوك الإجرامي هو حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل الفردية والاجتماعية البيئية معاً لإحداث هذا السلوك الإجرامي.

وعليه، سنستعرض هذه الاتجاهات الثلاثة في تفسير الظاهرة الإجرامية في ثلاثة فصول، على النحو التالي:

الفصل الأول: النظريات البيولوجية والنفسية في تفسير الظاهرة الإجرامية.

الفصل الثاني: النظريات الاجتماعية في تفسير الظاهرة الإجرامية.

الفصل الثالث: النظريات المختلطة التكاملية في تفسير الظاهرة الإجرامية.

obeikandl.com

الفصل الأول

النظريات البيولوجية والنفسية في تفسير الظاهرة الإجرامية

ظهرت النظريات البيولوجية والنفسية في تفسير الظاهرة الإجرامية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث إن النظريات البيولوجية ومنها نظرية (**لمبروزو**) ربطت بين الجريمة والتكوين العضوي للمجرم سواء كان يتعلق بالشكل الخارجي أو الداخلي للمجرم. أما النظريات النفسية في تفسير الظاهرة الإجرامية ومنها نظرية (**فرويد**) فقد ربطت بين الجريمة والتكوين النفسي للمجرم، حتى اعتُبر (**فرويد**) رائد مذهب التحليل النفسي في تفسير الظاهرة الإجرامية، بينما اعتُبر (**لمبروزو**) أول من وضع أساس النظريات البيولوجية في تفسير الظاهرة الإجرامية.

وقد كان للنظريات البيولوجية والنفسية صدى في أنحاء العالم المختلفة، فتقدمت أبحاث أصحابها في العديد من دول أوروبا، حيث تقدمت علوم الطب فاستعان بها الباحثون في دراسات الحالات الفردية. كذلك امتد تأثير هذه النظريات إلى القارة الأمريكية، فأنشئت في الولايات المتحدة عام 1909 مستشفيات لمعتلّي النفوس من الأحداث، اختصت بدراسة حالتهم النفسية والعقلية، كما أُنشئت عام 1913 جمعية الإجرام الفردي التي اختصت في أول الأمر بدراسة حالات الإجرام الفردية ثم اتجهت بعد ذلك طريق المذهب الاجتماعي الذي اجتذبها إلى رحابه[1].

وعلى الرغم من تركيز اهتمام النظريات البيولوجية والنفسية على الجانب الشخصي، فإن أنصارها اختلفوا فيما بينهم حول مدى قوة تأثير كل من العوامل الشخصية، ورجحان أهمية بعضها على البعض الآخر، لذلك اختلفت هذه النظريات فيما بينها.

لذلك، نبحث في هذا الفصل في أهم النظريات البيولوجية، وهي نظريات: لمبروزو، هوتون، وجورنج. ونبحث أيضاً في النظريات النفسية، وهي نظريات: فرويد، ودي جريف.

وعليه نقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث، على النحو التالي:

المبحث الأول: نظرية لمبروزو

المبحث الثاني: نظرية هوتون

المبحث الثالث: نظرية جورنج

المبحث الرابع: نظرية فرويد

المبحث الخامس: نظرية دي جريف

---

[1] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص37.

المبحث الأول
نظرية لمبروزو

يعتبر (**شيراز لمبروزو**) المولود عام 1835 وتوفي عام 1909، هو المؤسس الحقيقي والرائد لعلم الإنسان وعلم طباعه وتركيب جسمه للبحث عن العوامل والأسباب التي تقف وراء الجريمة في التكوين العضوي للإنسان، وساهم معه تلاميذه (**انريكو فيري، ورفائيل غارو فالو**)[2].

مضمون نظرية لمبروزو

وبدأ (**لمبروزو**) حياته طبيباً بالجيش الايطالي. وفي أثناء عمله شغف بدراسة نمط معين من أنماط البشرية، هو نمط المجرمين. وقد أذهله ما تكشف له في خلال دراسته من وجود فوارق بين الصلحاء منهم والطلحاء. ولفت نظره في بداية الأمر إقبال الأشرار منهم على الوشم، وانتشاره على أبدانهم في وفرة كبيرة وبصورة خليعة بذيئة لم يشهدها لدى الأخيار. وقادته ملاحظاته ودراساته إلى اكتشاف أوجه خلاف واضحة بين المجرمين وغير المجرمين في ملامحهم وسماتهم. فالمجرم كما اتضح (**للمبروزو**) إنسان شاذ التكوين، يتميز بعدم انتظام جمجمته، وبضيق جبهته، وضخامة فكيه، وشذوذ أسنانه، وفلطحة أنفه أو اعوجاجه، وضخامة أذنيه أو ضآلتهما، وكثافة شعر رأسه وجسده، وطول مفرط في أطرافه[3].

وأما الصفات النفسية التي يتسم بها المجرم من وجهة نظر (**لمبروزو**) فهي قلة الإحساس بالألم، وانعدام الشعور بالخجل، وكثرة الرسوم الخالعة والوشمات التي يضعها المجرمون على أجسادهم[4].

وقد كان من بين المجرمين الذين قام بفحصهم قاطع طريق يدعى (**فيليلا**)، وبعد وفاته قام (**لمبروزو**) بتشريح جثته فلفت نظره بصفة خاصة وجود تجويف في مؤخر الجمجمة يشبه ذلك التجويف الذي يوجد في جماجم القردة وبعض الحيوانات المتوحشة. وقد دفعه هذا كله إلى الاعتقاد بأن الشذوذ الجسماني في المجرم هو السبب في إجرامه، وبأن من الناس من يولد مجرماً بفطرته بالنظر إلى ما يتميز به من شذوذ بيولوجي يدل على ارتداده إلى الإنسان الأول والكائنات الدنيا التي انحدر منها. وهذا المجرم بفطرته لا يمكن لظروف البيئة أن تغير من شخصيته أو أن تحد من ميله إلى الإجرام[5].

---

[2] الدكتور محمد صبحي نجم، أصول علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص40.

[3] الدكتور عوض محمد، مبادئ علم الإجرام، المرجع السابق، ص78.

[4] الدكتور يسر أنور والدكتورة آمال عبد الرحيم، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص134.

[5] الدكتور عمر السعيد رمضان، دروس في علم الإجرام، المرجع السابق، ص37.

ومن آراء (**لمبروزو**) أن دماغ المجرم أخف وزناً من دماغ الرجل الشريف. وقدّر بعض تلاميذه أن وزن دماغ الرجل العادي يجب أن يتراوح بين (1300 و 1450) غراماً. ولكن تبين من وزن أدمغة بعض الشخصيات الشهيرة اللامعة، ومنها الزعيم الشيوعي المنشق تروتسكي بعد اغتياله في المكسيك عام 1940، أن وزن أدمغتهم تتراوح بين (1160 و 2228) غراماً. كما أن وزن دماغ رجل أبله يصل إلى (2966) غراماً. وهي مفارقة تستدعي الاهتمام[6].

وخلص (**لمبروزو**) من دراساته إلى القول بأن المجرم نوع معين من البشر يتميز بملامح عضوية خاصة، ومظاهر جسمانية شاذة يرتد بها إلى عصر الإنسان الأول والمخلوقات البدائية، وأنه شخص مغلوب على أمره لأنه طبع على الإجرام، فهو مجرم بالفطرة أو الميلاد[7]. وقد ضمّن معظمهم آراءه في مؤلف اسماه "**الإنسان المجرم**" صدر عام 1876.

تقسيمات المجرمين عند (لمبروزو)

في بادئ الأمر قسّم (**لمبروزو**) المجرمين إلى ثلاث فئات فقط هي: المجرم بالفطرة أو الإنسان المجرم، والمجرم المجنون، والمجرم بالعاطفة، ثم أضاف بعد ذلك فئة المجرم بالصدفة، والمجرم بالعادة، فوصلوا إلى خمس فئات، على النحو التالي[8]:

أولاً: المجرم بالفطرة أو الميراث

وهو يتميز بتقاطيع معينة مختلفة عن الإنسان العادي، وذلك من النواحي الآتية:

1- اختلاف حجم وشكل الرأس عن النمط الشائع في السلالة والمنطقة التي ينتمي إليها المجرم.
2- عدم انتظام وتشابه نصفي الوجه.
3- كبر زائد في أبعاد الفك وعظام الوجنتين.
4- تشوهات في العينين.
5- كبر زائد أو صغر غير عادي في حجم الأذنين، أو بروزهما من الرأس بما يماثل أذني الشمبانزي.
6- التواء الأنف، أو اعوجاجه، أو انفطاسه، أو مشابهته للمنقار، أو وجود بروز فيه.
7- امتلاء الشفتين وضخامتهما وبروزهما.
8- امتلاء الوجنتين وبروزهما كما في بعض الحيوانات.
9- ذقن طويلة أو قصيرة أو مفلطحة كتلك التي في القردة.
10- طول زائد للذراعين.
11- وجود أصابع زائدة في اليدين والقدمين.

---

[6] الدكتور عبد الوهاب حومد، المفصل في شرح قانون العقوبات (القسم العام)، المرجع السابق، ص161.

[7] الدكتور محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص89.

[8] الدكتور رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص81-84.

obeikandl.com

ثانياً: المجرم المجنون

وهو مصاب بنقص عقلي يفقده ملكة التمييز بين الخير والشر. ويشبه في تصرفاته المجرم بالفطرة لكنه ينبغي أن يوضع في مصحة عقلية حتى يتقي شره ويعالج من مرضه إذا أمكن، أو يعدم إذا كان جنونه لا يرجى له الشفاء.

ومن الحالات الفريدة التي فحصها (**لومبروزو**) حالة لجندي يدعى (**مسديا**) كان مريضاً بالصرع. وحدث أن سخر منه أحد رؤسائه من مقاطعة كالابريا التي ينتمي إليها فثار ثورة عنيفة وقتل ثمانية من رؤسائه وزملائه، ثم سقط فاقد الوعي لمدة اثني عشرة ساعة، وعندما أفاق لم يتذكر شيئاً مما جرى له.

وانتهى (**لومبروزو**) بأن قسّم المجرمين المصابين بأمراض عصبية إلى ثلاث فئات وهي:

أ) **المجرم المجنون**، وهو شخص مصاب بمرض عقلي، ويدخل في هذه الفئة حالات الهستيريا، والإدمان المزمن على الخمور والمخدرات.

ب) **المجرم الصرعي**، وهو مصاب بصرع وراثي غالباً. وإذا تطور الصرع أو ازدادت مضاعفاته تحوّل إلى مرض صريح، وأصبح المجرم مجرماً مجنوناً لا مجرماً صرعياً فحسب[9].

ج) **المجرم السيكوباتي**، وهو شخص مصاب بتخلف في نمو الحاسة الخلقية، ويعبر عنه في بعض المراجع بالتخلف النفسي أو الروحي.

ثالثاً: المجرم بالعادة

وهو مصاب بضعف خلقي، ويعتاد على ارتكاب جرائمه بتأثير ظروفه الاجتماعية التي أهمها اتصاله بالمسجونين وإدمانه الخمر والبطالة فيكتسب استعداداً إجرامياً، ويصبح خطره على المجتمع كخطر المجرم بالفطرة. والأنواع الثلاثة السابقة من الجناة هي أشدها خطراً على الهيئة الاجتماعية، وأجدرها بأن تعزل عنها بصورة ما.

رابعاً: المجرم بالصدفة

وهذا ليس به ميل أصيل للإجرام لكن به ضعفاً خلقياً بحيث يخضع سريعاً للمؤثرات الخارجية فيعجز عن تقدير عاقبة فعله، وقد يرتكب جريمته بدافع من حب التقليد أو الظهور. ويحسن إبعاده

---

[9] الأشخاص المصابون بالصرع معرضون لنوبات هياج عصبي، قد تدفعهم إلى الاعتداء على الآخرين بلا إرادة وربما يكون المريض في حالة فقدان تام للشعور أيضاً إلى الحد الذي لا يعي معه ما يصدر عنه من سلوك. وقد يبدأ الصرع بهياج يعقبه تشنج، وقد لا يعقبه تشنج. وقد تقع الجريمة في أي من المرحلتين، وفي المرحلة الأولى يكون المريض مسلوب الإرادة دون الشعور، أما في المرحلة الثانية فهو يصبح مسلوب الإرادة والشعور أيضاً، وفي المرحلتين ينبغي ألا يعتبر مسؤولاً عن جريمته.

عن وسطه بإرساله إلى منطقة صناعية أو زراعية لأجل غير مسمى، وبإلزامه بتعويض الضرر الذي تسبب فيه، لكن ينبغي عدم تعريضه لعقوبة تؤدي حتماً إلى اختلاطه بغيره من الجناة حتى لا يفسد وينقلب إلى مجرم بالعادة.

خامساً: المجرم بالعاطفة

هو شخص تميزه حساسية خاصة تجعله سريع الخضوع للانفعالات العابرة والعواطف المختلفة كالحب والغضب والحقد والغيرة، وقد يكون لديه اختلال عقلي ينتهي به إلى الجنون الصريح. وأغلب جرائم المجرم بالعاطفة عبارة عن جرائم اعتداء على الأشخاص أو جرائم سياسية.

وهذا النوع من الجناة سريع الندم على جرائمه، ويحسن في تقدير **(لمبروزو)** عدم تعريضه لعقوبة قد تفسده فتصنع منه مجرماً بالعادة. بل يكفي إبعاده عن محيط الجريمة مع إلزامه بتعويض الضرر الذي أحدثه، إن كان بالغاً، أو حبسه مع وقف التنفيذ، فإن وقف التنفيذ قد يحفزه على سرعة التوبة.

تقدير نظرية (لمبروزو)

كان لنظرية **(لمبروزو)** فضل كبير في تحويل اهتمام الباحثين من فعل المجرم إلى شخص المجرم سعياً وراء معرفة أسباب إجرامه. وقد أوجدت هذه البادرة انطلاقاً في الدراسات البيولوجية بعد **(لمبروزو)**[10].

ومع ذلك فقد أخذ على هذه النظرية عدة مآخذ، أهمها[11]:

1- فمن جهة قيل بأن **(لمبروزو)** أشرف في تمييز المجرمين بصفات جسدية معينة، فمما لا شك فيه أن مثل هذه العيوب قد توجد في أشخاص دون أن يكونوا من المجرمين، وهذا يثير الشك حول قيمة النتائج التي توصل إليها. ولعل ذلك راجع إلى خطأ شاب أسلوب البحث الذي لجأ إليه **(لمبروزو)**، فهو قد أقام دراسته التجريبية على أجساد مجموعة من المجرمين بعضهم من الأحياء وبعضهم من الأموات. وكان مقتضى البحث العلمي السليم أن يقيم دراسة مقابلة على عدد مماثل من غير المجرمين حتى يستطيع أن يثبت بتميز المجرمين دون غيرهم بهذه الصفات، ولكنه لم يفعل، الأمر الذي يهز بشدة قيمة الاستنتاجات التي خلص إليها.

---

[10] الدكتور عوض محمد، مبادئ علم الإجرام، المرجع السابق، ص80.

[11] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص40-41.

وقد قام بعض العلماء في أوائل القرن الماضي بدراسة لعدد كبير من المجرمين وعدد مماثل ممن لم يجرموا، وذلك بقصد التحقق من مدى صحة نظرية (**لمبروزو**)، فتبين لهم أن هذه الصفات كما قد توجد في نسبة معينة من المجرمين فإنها توجد بنفس النسبة تقريباً لدى غير المجرمين، مما يدحض هذه النظرية.

2- ومن ناحية ثانية فقد أخذ على هذه النظرية أنها عنيت بدراسة أعضاء وشخصية المجرم فحسب باعتبار أن الدافع إلى السلوك الإجرامي يكمن فيها. وأغفلت دراسة جميع العوامل الاجتماعية أو البيئية على الرغم من أن هذه العوامل تدفع بدورها إلى الإجرام، كما أنها تسهم في تكوين شخصية المجرم.

وفضلاً عن ذلك فقد قيل أن (**لمبروزو**) حين قرر أن المجرم يشبه الرجل البدائي لم يكن لديه من المعلومات ما يكفي لإعطائه صورة واضحة عن هذا الرجل البدائي. وحتى مع التسليم بوجود هذا الشبه فإن القول بأن هذه الصفات تجعل صاحبها مجرماً قول تعوزه الدقة، لأن المجتمع البدائي لم يكن جميع أفراده من المجرمين.

3- والنقد الأخير الذي وجه إلى هذه النظرية هو أنها تقرر وجود مجرم بالميلاد أو مجرم بالفطرة، وهذا قول غير سليم، لأن السلوك يتحدد كونه إجرامياً أو غير إجرامي وفقاً لمتطلبات الحياة الاجتماعية، واستناداً إلى نص من نصوص قانون العقوبات يخلع عليه هذا الوصف. ولما كانت هذه المتطلبات تختلف من مجتمع إلى آخر، وفي المجتمع الواحد من زمن إلى زمن، فإنه لا يقبل القول بأن الشخص الذي يولد بصفات معينة يكون مجرماً أياً كان المجتمع الذي وجد به وأياً كان الزمن الذي ولد فيه.

المبحث الثاني
نظرية هوتون

يعتبر (**ارنست هوتون**) الأمريكي الأستاذ بجامعة هارفارد من أنصار التحليل العضوي للسلوك الإجرامي. فدراساته تدور في فلك المدرسة اللمبروزية وتصب نتائجه في ذات الاتجاه.

مضمون نظرية هوتون

أراد العالم الأمريكي (**هوتون**) أن يؤكد صحة نظرية (**لمبروزو**) فأجرى دراسة على عينة شملت دراسة مجموعة من غير المجرمين لمقارنتها من حيث الخصائص بمجموعة المجرمين: وقد راعى (**هوتون**) أن تشمل العينة- موضوع الدراسة- البيض والزنوج على حد سواء.

وكانت أهم النتائج التي خلص إليها (**هوتون**) أن المجرمين يتسمون بخلل في تكوينهم الجسماني، وهو خلل راجع إلى الوراثة. فثمة صفات موروثة يتميز بها المجرمون تبدو واضحة في شكل بعض أعضاء الجسم كالعينين والأنف والأذن والجبهة والشفاه. كما تتجلى هذه الصفات العضوية في مقاييس الأعضاء. وقد أثبت (**هوتون**) بذلك أن المجرمين يبدو عليهم انحطاط جسماني حدّده في حوالي مائة وسبع صفات مردها أساساً إلى عامل الوراثة[12].

وقد خصص (**هوتون**) جزءاً كبيراً من أبحاثه لمقارنة كل طائفة من طوائف المجرمين بغيرها من الطوائف مقارنة أساسها النظر إلى نوع الجريمة التي أدينوا من أجلها، ووصل من هذه المقارنة إلى أن توافر نوع معين من الشذوذ البدني لدى المجرم يصاحبه ميل إلى ارتكاب نوع معين من الجرائم يختلف عن تلك التي يرتكبها مجرم آخر يتوافر لديه نوع آخر من هذا الشذوذ. فقال مثلاً بأن طوال القامة نحاف الجسم يميلون إلى ارتكاب جرائم القتل والنهب، في حين أن طوال القامة ممتلئي الجسم يرتكبون عادة الجرائم التي تقوم على الغش والخداع، كما أن قصار القامة يرتكبون الجرائم الجنسية[13].

وعلى غرار ما انتهى إليه (**لمبروزو**) في محاولة الربط بين وجود بعض الملامح العضوية في المجرم وبين ارتكابه نوعية معينة من الجرائم فقد توصل (**هوتون**) إلى ذات الاتجاه[14].

تقدير نظرية (هوتون)

لاقت نظرية (**هوتون**) نقداً لاذعاً بالرغم من محاولاته الحثيثة تلافي النقد الذي وجه للعالم **(لمبروزو)**. فقد أخذ على هذه النظرية المآخذ التالية:

1- اتخذ (**هوتون**) كنماذج للمجرمين أجرى عليهم أبحاثه طائفة واحدة منهم هم المسجونون وهذه الطائفة لا تمثل جميع المجرمين. بالإضافة أنه أدرج مرتكبي جرائم الأموال بمرتكبي جرائم الأشخاص وخصهم بصفات نوع معين من الجرائم. ولذلك تكون النتائج التي توصل إليها موضع شك[15].

2- لم يعتمد (**هوتون**) على معيار صالح في اختيار مجموعته الضابطة التي قارن بين أفرادها وبين طوائف المجرمين، فهذه المجموعة لم تكن تضم سوى بعض طلبة المعاهد والمرضى في المستشفيات ورجال البوليس ورجال الإطفاء. وهؤلاء لا يمثلون غير المجرمين.

---

[12] الدكتور سليمان عبد المنعم، أصول علمي الإجرام والجزاء، المرجع السابق، ص234.

[13] الدكتور عمر السعيد رمضان، دروس في علم الإجرام، المرجع السابق، ص41.

[14] الدكتور يسر أنور والدكتورة آمال عبد الرحيم، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص139.

[15] الدكتور فتوح الشاذلي، أساسيات علم الإجرام وعلم العقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2006، ص57.

3- قصر (**هوتون**) تفسير السلوك الإجرامي على التكوين العضوي للفرد، وإرجاع الصفات الخلقية الخاصة بالمجرمين، والتي أطلق عليها الانحطاط الجسماني إلى عامل الوراثة، واستبعد العوامل البيئية والاجتماعية[16].

المبحث الثالث

نظرية جورنج

بدأ العالم البريطاني (**شارل جورنج**) منذ عام 1901 عندما كان يعمل طبيباً في السجون البريطانية بإجراء دراسات إحصائية مقارنة على ما يقرب من ثلاثة آلاف من المجرمين العائدين وعلى مجموعات كبيرة من الانجليز غير المجرمين تضم بصفة خاصة طلبة المعاهد والمرضى بالمستشفيات والضباط والعاملين بوحدات الجيش البريطاني. وقام بتقسيم المجرمين إلى طوائف بالنظر إلى نوع جرائمهم وفحص أعضاءهم وقاسها مقارناً في ذلك بين الطوائف المختلفة للمجرمين وبين ما يتوافر لدى المجرمين من خصائص بدنية وما يتوافر لدى غير المجرمين. وكان هدف (**جورنج**) من هذه الدراسات أن يتبين مدى انتشار الملامح العضوية الخاصة - التي استظهرها (**لمبروزو**)- بين المجرمين في مقارنتهم بعامة الناس. وقد انتهى من أبحاثه التي استغرقت ما يقرب من اثني عشر عاماً إلى أنه لا توجد فوارق ملموسة بين طوائف المجرمين المختلفة أو بين المجرمين وغيرهم من الناس من حيث توافر هذه الملامح لديهم[17].

ومع ذلك لاحظ (**جورنج**) أن المجرمين يتميزون بصفة عامة بنقص في الوزن والطول، فهم أقصر من غيرهم بنسبة بوصة أو بوصتين كما ينقصون عنهم في الوزن بما يتراوح بين ثلاثة وسبعة أرطال. ويعتقد (**جورنج**) أن هذا النقص البدني حقيقة له أهميته إذ هو دليل على انحطاط عام موروث في طبيعة المجرم يبدو في قياس مستواه العقلي وغير ذلك من العوامل التي يكون للوراثة دخل فيها، وفي هذا الانحطاط يكمن الميل إلى الجريمة. ومن ايجابيات هذه النظرية البيولوجية أنه كان لها تأثير كبير على تفكير الباحثين في علم الإجرام الذين نبذوا فكرة النمط الإجرامي التي نادى بها (**لمبروزو**) والتي تقوم على وجود نمط بيولوجي معين يكمن فيه ميل فطري إلى الإجرام بناء على ما ورثه عن الإنسان الأول من علامات أو خصائص بيولوجية[18].

---

[16] الدكتور محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص95.

[17] الدكتور عمر السعيد رمضان، دروس في علم الإجرام، المرجع السابق، ص40.

[18] الدكتور عمر السعيد رمضان، دروس في علم الإجرام، المرجع السابق، ص40-41.

المبحث الرابع
نظرية فرويد

يعتبر عالم النفس الألماني (**سيجموند فرويد**) مؤسس علم النفس الحديث وإليه يرجع الفضل في اكتشاف بعض المناطق المجهولة في النفس الإنسانية كمنطقة اللاشعور. وقد تمكن كذلك من اتباع أسلوب التحليل النفسي الذي هدفه الكشف عن الجانب اللاشعوري في الحياة العقلية ويحوي الذكريات والخواطر الماضية، وهو يتميز عن الجانب الشعوري الذي يشمل ملكات العقل التي يشعر بها الفرد، مثل الذاكرة والانتباه والتخيل والتصور والإدراك والمعرفة[19].

مضمون نظرية فرويد

بدأ (**فرويد**) تفسيره للسلوك الإجرامي بتقسيم النفس إلى ثلاثة أقسام[20]:

1- قسم الذات:

وهو ذلك القسم من النفس الذي يحوي الميول الفطرية والاستعدادات الموروثة والنزعات الغريزية، وتقف هذه الرغبات والميول فيما وراء الشعور أو فيما يسمى باللاشعور.

2- قسم الأنا:

هو ذلك الجانب العاقل من النفس، وهو أيضاً الجانب الشعوري الذي يلمس الواقع، لذلك فهو يحاول أن يقيم نوعاً من الانسجام والتآلف والتكيف بين النزعات الفطرية الغريزية من جهة وبين العادات والتقاليد والمبادئ الاجتماعية من جهة أخرى، فإن جانبه التوفيق عمد إما إلى التسامح بالنشاط الغريزي، أو إلى رده وكبته في منطقة اللاشعور.

3- قسم الأنا العليا:

هو الذي يمثل الجانب المثالي من النفس البشرية، ففيه توجد المبادئ السامية وتكمن الروادع التي تولدها القيم الدينية والخلقية والاجتماعية، وهذا القسم هو ما يعرف بالضمير، ومهمته مراقبة الأنا ومساءلتها عن أي تقصير في أداء وظيفتها التوجيهية للنزعات الفطرية، فتوجه إليها النقد والتأنيب إذا سمحت للذات الدنيا بتغليب الغرائز والشهوات على متطلبات الحياة الاجتماعية، لذلك أسماها (**فرويد**) "**بصوت الضمير**". لذلك فإن الأنا العليا تشكل الجانب المثالي من النفس البشرية[21].

---

[19] الدكتور سليمان عبد المنعم، أصول علم الإجرام والجزاء، المرجع السابق، ص255.

[20] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص44.

[21] الدكتور علي عبد القادر القهوجي، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص74.

وقسم (**فرويد**) الذات الشعورية أو العقل "الأنا" إلى مراتب ثلاث هي: الشعور "العقل الظاهر"، ما قبل الشعور "العقل الكامن"، واللاشعور "العقل الباطن". ويعتبر الشعور أو العقل الظاهر وسيلة الوعي والإحساس والإدراك المباشر. أما ما قبل الشعور أو العقل الكامن فيقصد به مجموعة الأفكار والخواطر والنزعات والذكريات القابلة للاستظهار بحيث يمكن للفرد أن يسترجعها ويتذكرها كلما أراد فيضمن مجموعة الأفكار والخواطر التي ليس في وسع الفرد أن يسترجعها أو يوقظها إلا في حالات شاذة كحلم أو عن طريق التحليل النفسي[22].

لذا، يرجع (**فرويد**) السلوك الإجرامي إما إلى عجز الأنا عن تكييف الميول الفطرية والنزعات الغريزية لدى الشخص مع متطلبات وتقاليد الحياة الاجتماعية، أو عن التسامي بها أو عن كبتها وإخمادها في اللاشعور، وإما إلى انعدام وجود الأنا العليا أو عجزها عن أداء وظيفتها في الرقابة والردع. وفي كلتا الحالتين تنطلق الشهوات والميول الغريزية من عقالها حيث تتلمس الإشباع عن طريق السلوك الإجرامي[23].

وقد أورد فرويد عدة أمثلة لما يحدث في جوانب النفس البشرية من خلل واضطراب نذكر منها عقدة أوديب وعقدة الذنب، وهي على النحو التالي:

أولاً: عقدة أوديب

من بين الغرائز الكامنة في نفس الشخص الغريزة الجنسية التي يختلف اتجاهها بحسب مراحل العمر المختلفة. ففي الطفولة الأولى تتجه إلى الطفل ذاته، فيحب نفسه ويعجب بها، وفي مرحلة تالية تتجه نحو الغير فيميل الطفل في أول هذه المرحلة نحو أفراد من جنسه، ثم في فترة لاحقة تبدأ الغريزة الجنسية في النضوج وتتخذ وجهتها السلمية فيميل الشخص نحو الجنس الآخر، ويجد الطفل ضالته من الجنس الآخر في أحد والديه، فتحب الفتاة أباها ويحب الفتى أمه، ويترتب على ذلك أن تكره الفتاة أمها وأن يكره الفتى أباه لشعور كل منهما بأنه منافس له في هذا الحب. ولما كان الوالد الآخر يسبغ على فتاه مشاعر الأبوة ورعايتها، فإنه يتولد في نفس الفتى صراع بين نوعين متناقضين من المشاعر نحو هذا الوالد، فهو يحبه لأنه يمنحه عطفه وحبه، وهو يكرهه لأنه ينافسه في حبه، وهذا هو ما يطلق عليه تعبير "عقدة أوديب". هذا الصراع إذا لم تستطع الأنا تكييفه مع القيم الدينية والتقاليد الاجتماعية قد يؤدي بالابن إلى مهاوي الجريمة[24].

---

[22] الدكتور محمد صبحي نجم، أصول علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص49.

[23] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السباق، ص45.

[24] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص49.

ثانياً: عقدة الذنب

في حالة فشل " الأنا العليا " أو ضعف أداء وظيفتها بعجزها عن كبح جماح الدوافع الإجرامية وتقصيرها في رقابة " الأنا " فإن ذلك يؤدي إلى إقدام الفرد على سلوك سبيل الجريمة، ولكن قد يحدث أن تنشط " الأنا العليا " وتستعيد قوتها بعد وقوع الجريمة، وتقوم على توجيه اللوم والزجر والتأنيب إلى " الأنا " التي كان ضعف رقابتها على الذات سبباً في تحقيق ميولها الفطرية وإشباع غرائزها في صورة سلوك إجرامي، فتشعر الأنا بالذنب والجدارة بالعقاب، وقد يدفعها هذا الشعور إلى ارتكاب الجريمة للتكفير عما بدأ منها من تقصير، للتحرر من قيود هذا الشعور بتحمل عقاب الجريمة، وفي هذه الحالة يقوم الشخص على ارتكاب الجريمة بهدف التحرر من الشعور بالذنب، وقد يعمد المجرم إلى ترك بعض آثار جريمته كي يُقبض عليه ويحاكم وتصدر عقوبة بحقه[25].

موقف فرويد من موضوع الجنس

العالم (**فرويد**) من العلماء القلائل الذين اقتحموا مشكلات الجنس في جرأة بالغة، والتغلغل فيها إلى أعمق أبعادها في صراحة تامة، وهذا يمثل إحدى المآثر التي سيذكرها تاريخ العلم له، فالغريزة الجنسية تجري في الناس مجرى الدم الحار بكل انفعالاتها القوية، الصاخبة والهادئة. والتصدي لها بكل ما يملكه العلم من وسائل ضرورة تفرض نفسها، لأن علاج المشكلات لا يكون أبداً بالهرب منها، ولا بتجاهل وجودها.

والآلام الناجمة عن انفعالات الجنس والعاطفة قد تكون- عند الكبت وعند الإشباع الخاطئ أيضاً- آلاماً مرة قاسية، ومصدراً دفيناً في اللاشعور لأعراض نفسية وعصبية خطيرة، من المحال علاجها بتجاهلها أو بالإغضاء عنها. ولا يوجد أمل في إنقاذ صاحبها منها إلا إذا نجح المحلل النفساني في أن يطفو بها من اللاشعور إلى الشعور، فتتراجع تدريجياً عن طريق استخدام الاستدلال الواعي كما يتراجع ظلام الليل عند طلوع النهار[26].

وكل مشكلات الجنس مرتبطة بالقيم السائدة والتقاليد المستقرة والعقائد الراسخة. وقد تكون هذه المشكلات نابعة من أخطاء هذه القيم والتقاليد، أو من رياء اجتماعي واضح يتحيز دائماً لمصلحة الرجل على حساب المرأة، فينجم عن ذلك كله خلط سائد بين الشهوة والعاطفة، والرذيلة والفضيلة، وبالتالي تخبط في جل أحكام المجتمع على السلوك الجنسي والعاطفي للمرأة أو للرجل، ومع مراعاة

---

[25] الدكتور محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص102.

[26] الدكتور رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص226-227.

تفاوت المجتمعات تفاوتاً ضخماً فيما يتعلق بالقيم السائدة فيها بشأن السلوك الجنسي خصوصاً بالنسبة للإناث.

ولا ريب أن (**فرويد**) قد أزاح الستار - بمهارة بالغة- عن العديد من ضروب التقاليد الجائرة، وصيغ الرياء الاجتماعي البالية التي تحمل دائماً أوصافاً خلابة لكنها كفيلة بتدمير مقومات الصحة النفسية للملايين من بني البشر بلا سبب واضح.

وكبت انفعالات الغريزة الجنسية بحكم التقاليد القومية، والتعاليم الدينية، والآداب العامة جعلها تؤلف أخطر مجموعة من المركبات النفسية المكبوتة في اللاشعور. وبذلك صار لها أبلغ الأثر في حياتنا العقلية، وفي تكييف الكثير من نزعاتنا وميولنا، والسيطرة على أعمالنا الشعورية وتوجيهها على الرغم منا في اتجاهات معينة نقوم بها مسوقين بدوافع قهرية خفية لا سبيل لنا إلى كشفها أو الوقوف على حقيقتها إلا عن طريق التحليل النفسي، بسبب ما أقيم بيننا وبينها من حواجز منيعة من قوة الكبت والمقاومة الباطنية[27].

لذا، أولى العالم (**فرويد**) دراسة أثر الغريزة الجنسية على سلوك الفرد الخارجي بصفة عامة، ويذهب في هذا الخصوص إلى القول بأن كبت انفعالات الغريزية الجنسية بحكم التقاليد والآداب والعقائد الدينية يجعلها أخطر مجموعة من المركبات النفسية المكبوتة في اللاشعور. وبذلك صار لهذه الغريزة أثر بالغ في حياة الفرد العقلية وفي تكييف الكثير من نزعاته وميوله والسيطرة على أعماله الشعورية وتوجيهها في اتجاهات معينة. ويربط (**فرويد**) بين الغريزة الجنسية وبين الأمراض العصبية والنفسية التي يمكن أن تصيب الفرد. وهو يرى في هذه الصلة أنه في كل حالة عصبية يمكن كشف العامل الجنسي بلا استثناء. ففي الأمراض العقلية العصبية يكون هذا العامل عادة عضوياً، أي متعلقاً بالإجراءات الخاصة بالعملية الجنسية وكيفية ممارستها أو كظمها بقسوة، بينما في الأمراض النفسية العصبية يكون المرض متعلقاً بذكريات جنسية مكبوتة في النفس ترجع إلى عهد قديم. ومن شأن دراسة هذه الجوانب وإخضاعها لأساليب التحليل النفسي تفسير العديد من صنوف السلوك الإنساني، وبالتالي فهم السلوك الإجرامي الذي ينحرف إليه الشخص تحت وطأة المؤثرات النفسية الجنسية[28].

---

[27] الدكتور رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص227.

[28] الدكتور سليمان عبد المنعم، أصول علم الإجرام والجزاء، المرجع السابق، ص260.

المختلون نفسياً وعلاقتهم بالجريمة

أثبتت الدراسات النفسية التي أجراها (**فرويد**) مدى علاقة المختلين نفسياً بالجرائم وأنواعها، وهم على النحو التالي[29]:

1- الشخص القلق: ويتصف بالاندفاع والميل للشجار. ويرتكب غالباً جرائم ضد الأموال كالسرقة وضد الآداب العامة كالاغتصاب.

2- الشخص المكتئب: وهو شخص متشائم لا يثق بنفسه ولا بالمجتمع ولا يرى سوى الجانب المظلم، وتسيطر عليه الكآبة والحزن، وليس لمثل هذا الشخص خطورة اجتماعية، وقد يقدم غالباً على محاولة الانتحار.

3- الشخص هوائي المزاج: وهو شخص سريع التقلب والانتقال من حالة نفسية إلى أخرى. ويغلب وقوع مثل هذا الشخص في السكر والدعارة والتشرد. وكثيراً ما يرتكب الجرائم العاطفية.

4- الشخص الموسوس: وهو شخص مفرط في التردّد، يحجم عن الكثير من التصرفات إلا بعد تمحيص شديد وإرهاق للفكر. وقد يفسر هذا الخلل النفسي بعض أنواع الجرائم التي تقع بطريق الامتناع.

5- الشخص المتخوف: وهو شخص يعاني على الدوام من حالة خوف وعدم اطمئنان. وتنعدم الثقة بين مثل هذا الشخص وبين الأفراد المحيطين به فتنشأ عن ذلك حالة من حالات عدم التكيف الاجتماعي مع البيئة المحيطة به.

6- الشخص الطموح: وهو شخص يعتد كثيراً بنفسه، وقد يسرف في هذا الاعتداد على نحو لا يتفق مع الواقع. ويميل إلى الأنانية الزائدة والكذب والادعاء. ويغلب ارتكاب مثل هذه النوعية لجرائم التغرير بالإناث وانتحال الصفة الكاذبة.

7- الشخص الخيالي: وهو شخص يعتنق بعض المبادئ والآراء الخيالية ويدافع عنها دفاعاً مستميتاً رغم استنكار المجتمع لها. وقد تكون هذه الآراء خيالية مناهضة للآداب العامة والأخلاق فيقدم هذا الشخص على ارتكاب تصرفات خادشة بالحياء العام والجرائم الجنسية.

8- الشخص ضعيف الإرادة: وهو شخص يتصف بالعجز عن الخلق والتفكير وسهولة الانقياد إلى الغير وقبول التأثر السريع، والاستجابة للإيحاءات الصادرة من الآخرين ذوى السيطرة. ومثل هؤلاء الأشخاص منخرطين في جماعات إجرامية.

---

[29] الدكتور مأمون سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص193-196. والدكتور سليمان عبد المنعم، أصول علم الإجرام والجزاء، المرجع السابق، ص261-263.

9- الشخص المصاب ببرود عاطفي: وهو شخص لا يشارك الآخرين سواء في أحزانهم أو أفراحهم. ويتصف بالقسوة وعدم الاكتراث بمشاعر الغير. ويقدم مثل هذا الشخص على ارتكاب أفظع الجرائم وأشدها خطورة لأتفه الأسباب.

10- الشخص المتشكك: وهو شخص قد يكون من ذوي الاعتبار في المجتمع. وما يميز هذا الشخص أنه وإن لم يرتكب الجريمة خوفاً من الوقوع تحت طائلة القانون، فإنه يميل إلى إتيان التصرفات المناهضة لقواعد الأخلاق والآداب والقيم الاجتماعية.

تقدير نظرية فرويد

الحقيقة، إن نظرية (**فرويد**) قد سلطت الأضواء على كثير من الحقائق النفسية التي لم تكن ظاهرة ومعروفة في وقت سابق في تفسير الظاهرة الإجرامية، إلا أنها رغم ذلك كانت محل نقد، **على النحو التالي:**

هذه النظرية لم تقدم برهاناً علمياً على صحتها، وأن عناصرها غير قابلة للملاحظة والاستنتاج. ويقول العالم (**سذرلاند**) ساخراً من نظريات التحليل النفسي: إن من ينازع المحللين النفسيين في صحة دعواهم لا يلقى في بعض الأحيان منهم دفاعاً غير تحليل شخصيته هو، بزعم أن بهجومه على النظرية إنما يعبر عن نوع من الصراع النفسي الخفي أكثر ما يعبر عن نقد له قيمة[30].

هذه النظرية حصرت أسباب الجريمة في المرض النفسي، فوقعت في ذات الخطأ الذي وقع فيه أنصار المدرسة التكوينية بزعامة (**لمبروزو**)، مع اختلاف واحد وهو أن نظرية التحليل النفسي قامت بإحلال المرض النفسي محل المرض العضوي أو العقلي، حين يتحول المجرم إلى مريض يحتاج إلى العلاج أكثر مما يستحق من العقاب[31].

وفي النهاية، فلا بُد من القول بأن (**فرويد**) قدم خدمات جليلة لعلم النفس، كالعالم **(باستير)** وما قدمه لعلم الطب من اكتشاف الميكروبات. فقد أفنى هذا العالم حياته في حب البشرية، ومحاولة تخفيف بعض آلامها عن طريق التحليل النفسي، ويرجع له الفضل في العناية بدراسة الأحلام ومدى اتصالها الوثيق بالرغبات المكبوتة، ومعرفة أثر التنويم المغناطيسي في استكشاف بعض مجاهل اللاشعور. ويكفي فضلاً **(لفرويد)** أنه عرف أن الحب والكره وجهان لشيء واحد، وإن التحول من أحدهما إلى الآخر أمر يقع كثيراً لأبسط الأسباب[32].

---

[30] الدكتور عوض محمد، مبادئ علم الإجرام، المرجع السابق، ص93.

[31] الدكتور عماد ربيع والدكتور فتحي الفاعوري والدكتور محمد العفيف، أصول علم الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص59.

[32] الدكتور رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص232-235.

المبحث الخامس
نظرية دي جريف

يعتبر العالم البلجيكي (**إتيان دي جريف**) أحد رواد التحليل النفسي في تفسير الظاهرة الإجرامية، وهو أحد رواد نظرية الانتقال إلى الفعل الجرمي. ونقطة البدء لدى هذا العالم أننا إذ نتصرف، فإننا لا نختار أفعالنا بحرية من بين كافة الأفعال المتاحة لنا، بل الحقيقة أن هذه الأفعال - حتى الأخلاقية منها - تظل محكومة بغرائزنا[33].

ويرى (**دي جريف**) أن الحياة النفسية للفرد تخضع لسيطرة طائفتين من الغرائز متضادة فيما بينها، هما:

1. غرائز الدفاع، وهي تساهم في حفظ الأنا ويُعبّر عنها الفرد بالخوف أو بالهرب وأحياناً بالاعتداء على الغير.

2. غرائز المشاركة الوجدانية وهي تعلو على غريزة بقاء النوع، وتؤدي دورها من خلال الزهد أو إهمال النفس والقبول الكامل للغير.

وابتداء من الفكرة السابقة يفسر (**دي جريف**) الظاهرة الإجرامية استناداً إلى العوامل النفسية والعضوية في الوقت ذاته. فهو لا ينكر فكرة التكوين الإجرامي، وإنما يضيف إلى ذلك عوامل أخرى نفسية حيث يرى أن الطب النفسي أو العقلي لا يكفي لحل مشاكل علم الإجرام. وبالتالي فمن الصعب الزعم بأن كل المجرمين مصابون بالأمراض النفسية أو العقلية.

ويؤكد (**دي جريف**) أنه يتوافر لدى كل فرد عدد من الوظائف النفسية غير قابلة للانحراف وتشمل الشعور بالحتمية والشعور بالمسؤولية الشخصية. والشعور بالعدالة والشعور بالنظام. واستناداً لهذه الوظائف النفسية، فإن الجريمة تظهر حين يكون نظام القيم الذي يحاول الفرد تحقيقه لنفسه متعارضاً مع هذه الوظائف. أما الدوافع التي تجعل الفرد يتحرر من قيم المجتمع، وبالتالي يرتكب الجريمة فيردها (**دي جريف**) إلى الشعور بعدم العدالة الذي يرتبط عادةً بمرحلة الطفولة. فالطفل الذي يعاني نقصاً عاطفياً لا يتصور أن يخضع فيما بعد لقيم معينة تفرضها الظروف الخارجية ولا يكون الفرد عندئذ مريضاً عقلياً، إنما يعد سوياً من الناحية الاجتماعية. ويؤكد أيضاً أن المجرم يكون أداة الجانب اللاشعوري. ويتطلب الأمر أن نبدأ بالجهاز العضوي إذ إن أثره لا يجوز إنكاره. ثم ننتقل إلى مدى توافق الفرد مع خبراته الماضية التي توجد متضمنة في الجانب

---

[33] الدكتور سليمان عبد المنعم، أصول علم الإجرام والجزاء، المرجع السابق، ص263.

الـشعوري واللاشـعوري، وتوافقـه كـذلك مـع البيئـة المحيطـة بـالفرد. فالـسلوك الإجرامي يبـدو للفـرد بمثابة رد الفعل الأمثل في موقف معين. وهكذا يخلص إلى أن الجريمة تعد ضمن الأفعال الانعكاسية التي تفـصح عـن شخـصية المتهم ومـا يتـوافر في شـأنه مـن عـدم التـوازن بـين عـدة دوافـع شـعورية ولاشعورية[34].

إذن، نظرية (**دي جريف**) ونظرية (**فرويد**) خاصة باعتبارهما نظريتين نفسيتين أدتا دوراً هاماً في البحث عن دوافع الظاهرة الإجرامية في الجانب النفسي من شخصية المجرم، خاصةً أن العديد من الجرائم لا يمكن تفسير ارتكاب المجرم لجريمته إلا في ضوء التحليل النفسي[35]. ومما لا شك فيه أن العالم (**فرويد**) بشكل خاص قد خدم علم النفس التحليلي خدمة لا حدود لها بكشفه عن مكنونات النفس البشرية، وعن كشفه ذلك الجانب المستور الذي اسماه باللاشعور أو العقل الباطن[36].

---

[34] الدكتور سلمان عبد المنعم، أصول علم الإجرام والجزاء، المرجع السابق، ص264-265.

[35] الدكتور يسر أنور والدكتورة آمال عبد الرحيم، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص138.

[36] الدكتور جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية، المرجع السابق، ص204.

obeikandl.com

الفصل الثاني
النظريات الاجتماعية في تفسير الظاهرة الإجرامية

تمهيد وتقسيم

كانت النظريات البيولوجية والنفسية التي كان أبرز روادها العالم البيولوجي (**لمبروزو**) والعالم النفسي (**فرويد**) هي الاتجاهات الأولى في تفسير الظاهرة الإجرامية على أساس عضوي داخلي أو خارجي للفرد، وأساس نفسي كما بينا سابقاً. بعد ذلك ظهرت نظريات أخرى فسّرت الظاهرة الإجرامية من ناحية اجتماعية فقط وأغفلت العوامل البيولوجية والنفسية.

وبدأ العلماء بتفسير الظاهرة الإجرامية تفسيراً اجتماعياً خلال القرن التاسع عشر، وهو ذات القرن الذي شهد ازدهار النظريات البيولوجية والنفسية. ولعل أول من مهّد للدراسة الاجتماعية للظاهرة الإجرامية العالم البلجيكي (**كتليه**) والعالم الفرنسي (**جيري**)، وعُرف مذهبهما في هذا الشأن باسم المدرسة الجغرافية[37]. بينما اعتبر آخرون أن علماء الاجتماع الأمريكيين وفي مقدمتهم العالم (**سيلين**) هم أول من ارجعوا الجريمة إلى عوامل اجتماعية، حيث بحث علماء الاجتماع الأمريكيون الجريمة باعتبارها ظاهرة إجرامية شأنها شأن غيرها من الظواهر الاجتماعية، ولذلك اتسمت دراستها بطابع واقعي يعتمد على بحث كل حالة لتحديد أسبابها دون أن تتجه عناية الباحثين إلى وضع نظرية عامة تصدق على جميع الحالات المشابهة[38].

ثم جاء الاشتراكيون بعد ذلك، ورأيهم في تفسير الظاهرة الإجرامية اعتمد على تحليل اجتماعي، وعُرفت مدرستهم بالمدرسة الاشتراكية. غير أن الاتجاه الاجتماعي لم يبلغ ما بلغه من ازدهار إلا بعد أن أعلن (**لمبروزو**) عن نظريته وآرائه التي فسرت الجريمة على أساس عضوي فقط، وموجة الردود العنيفة عليه، مما دفع تلميذه العالم (**انريكو فيري**) إلى الاعتراف بتأثير العوامل الاجتماعية على الجريمة.

وتوالت بعد ذلك التفسيرات الاجتماعية للجريمة، وكان القاسم المشترك بينها يتمثل في العامل الاجتماعي، ولكثرة هذه التحليلات والمدارس والنظريات فسوف نختار الأهم منها، كل في بحث مستقل:

المبحث الأول: نظرية المدرسة الجغرافية. **المبحث الثاني:** نظرية التفكك الاجتماعي. **المبحث الثالث:** نظرية تصارع الثقافات. **المبحث الرابع:** نظرية الاختلاط الفاصل. **المبحث الخامس:** النظرية الاشتراكية.

---

[37] انظر مؤلف الدكتور عوض محمد، مبادئ علم الإجرام، المرجع السابق، ص95.

[38] انظر مؤلف الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص47.

المبحث الأول
نظرية المدرسة الجغرافية

نظرية المدرسة الجغرافية أو مدرسة الخرائط ظهرت في أوروبا على يد العالم البلجيكي (**كتيليه**) والعالم الفرنسي (**جيري**) الذي كان يعمل مديراً للشؤون الجنائية في وزارة العدل الفرنسية. وازدهرت هذه النظرية الجغرافية وذاع صيتها في فرنسا وامتدت من عام 1830 إلى عام 1880، ثم انتشرت بعد ذلك في بلجيكا وألمانيا وبريطانيا، ودول أخرى.

مضمون النظرية

بصفة أن العالم الفرنسي (**جيري**) كان مديراً للشؤون الجنائية في وزارة العدل الفرنسية قام بدراسات إحصائية جنائية عن الفترة الواقعة بين عام 1826 وعام 1830. وكشفت له هذه الدراسة عن أمرين كانا مثاراً لدهشته. فقد تبين له أن جرائم الاعتداء على الأشخاص أكثر شيوعاً في الأقاليم الجنوبية، وأنها تزيد في فصل الصيف، كما تبين له أن جرائم الاعتداء على الأموال تكثر في الأقاليم الشمالية، ويزداد عددها في هذه الأقاليم في شهور الشتاء. وكانت هاتان الملاحظتان أساساً بنى عليهما (**كتيليه**) في بلجيكا قانونه المعروف بقانون الحرارة الإجرامي. ويشير هذا القانون إلى وجود تغيرات في ظاهرة الإجرام ترتبط بالموقع الجغرافي للمكان، كما ترتبط بفصول العام. ثم جاء (**فيري**) فأكد سلامة هذا القانون وجعل للعوامل الجغرافية أو الطبيعية دوراً هاماً بين العوامل التي تعتبر سبباً في ظاهرة الإجرام[39].

فمثلاً من ناحية تقلبات الطقس فإنها قد تؤثر في الوظائف العضوية، كإفرازات الكبد التي تؤثر بدورها في المزاج وفي السلوك. وفي أجواء الحر الشديد قد تكثر جرائم الانفعال السريع ومنها الاعتداء على الأشخاص، والاغتصاب، والانتحار. أما في أجواء البرد فيميل طبع الناس إلى الهدوء، وإلى النشاط في العمل للحصول على الدفء وعلى المال اللازم لمواجهة مطالب الغذاء والكساء، ومن ثم قد تقل جرائم الاعتداء على الأشخاص بينما تكثر جرائم الاعتداء على الأموال التي تتطلب روية وهدوءاً، وإعداداً سابقاً[40].

---

[39] الدكتور عوض محمد، مبادئ علم الإجرام، المرجع السابق، ص97.

[40] الدكتور رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص157.

ومن نتائج نظرية المدرسة الجغرافية[41]:

1. أن معدلات الجريمة تتغير بتغير المناخ الذي يحتل مركز الصدارة في الأهمية بين عناصر البيئة الجغرافية الأخرى كالحرارة والبرودة والرطوبة والأمطار والعواصف والرياح وغيرها.

2. أن معدلات الجريمة تختلف باختلاف الموقع الجغرافي، من حيث القرب أو البعد عن القطبين وخط الاستواء. فقد أكد بعض العلماء بأن جرائم الاعتداء على الأموال مثلاً تكثر في المناطق الشمالية عنها في المناطق الداخلية، عكس جرائم القتل والإيذاء والضرب فتكثر في مناطق الجنوب وتقل في الشمال.

3. إن معدلات الجريمة تختلف باختلاف التضاريس، حيث إن الجرائم تزداد في المناطق الجبلية وتنخفض في المناطق السهلية والمنبسطة. وتوصل العلماء أيضاً إلى ربط السلوك الإجرامي ببعض الظواهر الطبيعية كالضوء والظلام وطبيعة التربة وتوزيع المياه وتكاثر النبات والحيوان.

تقدير نظرية المدرسة الجغرافية

في الحقيقة، لا يمكن إنكار وجود ارتباط بين الظواهر الطبيعة وظاهرة الإجرام، فهي حقيقة لا يمكن نكرانها بعد أن أثبتت الإحصاءات في بعض الدول صحة ذلك. غير أن التسليم المطلق بوجود ارتباط بين ظاهرتين- طرداً أو عكساً- لا يعني بالضرورة أن إحداهما سبب للأخرى. وبالتالي فإن تأثير العوامل الطبيعة على ظاهرة الإجرام ليس تأثيراً مباشراً يسوغ القول باعتبار هذه العوامل سبباً مستقلاً من أسباب الإجرام[42].

ويمكن أن تلعب الظاهر الطبيعية دوراً غير مباشر عن طريق تأثيرها في وظائف بعض الغدد والأجهزة العضوية، إذ تبين أن هذه الوظائف تتأثر بالفعل ببعض عوامل الطقس، وهو بدوره تأثر يبدو محدوداً جداً، ومرتبطاً بالحالة النفسية الذهنية لصاحبها قبل أي اعتبار آخر. وهذه الحالة قد لا تكون متيقظة للسلوك مهما توافر لها من محركات خارجية كالطقس، أو داخلية كإفرازات الغدد، ومهما توافرت من رابطة بين هذه العوامل وتلك، أو مهما انتفت هذه الرابطة بحسب ظروف كل حالة على حده.

وعلى أية حال فالإقرار بالعامل الطقسي ينبغي أن يقابل بحذر شديد في تفسير الجريمة كواقعة فردية قبل أن تكون ظاهرة اجتماعية. وينبغي أن ينظر إليه بوصفه عاملاً محدوداً، ومتراوحاً في نطاقه

---

[41] الدكتور محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص106-107.

[42] الدكتور عوض محمد، مبادئ علم الإجرام، المرجع السابق، ص98.

وفي آثاره، وهو في النهاية عامل غير مباشر على أية صورة كان، وذلك لأنه يعمل عن طريق تأثيره في عوامل أخرى كثيرة لها آثارها المباشرة وغير المباشرة في تطور الحياة، أيا كان اتجاه هذا التطور[43].

إذن، واستناداً إلى المدرسة الجغرافية، فإن الصلة بين الظواهر الطبيعية والجريمة ثابتة ولا مجال لنكرانها، إلا أنها لا تشكل سبباً مباشراً للإجرام، وإن كانت تصلح لتفسير نوعين من الجرائم فقط- جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم الاعتداء على الأموال- ولا تصلح لتفسير الظاهرة الإجرامية كلها[44].

المبحث الثاني
نظرية التفكك الاجتماعي

التفكك الاجتماعي كمصدر للجريمة مذهب قديم له صيغ متفرقة ومتنوعة، ولعل صيغة عالم الاجتماع الأمريكي (**ثورستن سيلين**) هي الأفضل في تفسير الجريمة استناداً إلى عوامل اجتماعية، فأنشأ نظريته على هذا الأساس وأطلق عليها "**نظرية التفكك الاجتماعي**".

مضمون نظرية التفكك الاجتماعي

تذهب هذه النظرية إلى أن سبب وجود الظاهرة الإجرامية هو التفكك الاجتماعي. ويقيم (**سيلين**) هذه النظرية على أساس المقارنة بين أنواع المجتمعات من ناحية، وبين مراحل حياة الفرد داخل المجتمع الواحد من ناحية أخرى. فيقرر أن المجتمعات البدائية أو الريفية تتميز بالانتظام والانسجام في ظروفها ومطالب أفرادها وأهدافهم. فالفرد في داخلها يعمل وفق تقاليدها وعاداتها وهي متقاربة ومتشابهة. والفرد يشعر بالأمن داخل مجتمعه لأن أفراد هذا المجتمع يتعاونون معاً حين تلم بأحدهم كارثة أو ينزل به مرض أو تقعده الشيخوخة عن الكسب[45].

وفي ظل هذا الشعور بالأمن والطمأنينة اللذين يسودان أفراد هذه الجماعة الصغيرة لا يجد الفرد في نفسه حاجة إلى اتخاذ سلوك معارض لسلوك فرد آخر أو لهدف من أهداف الجماعة. ولا يعني ذلك أن هذه المجتمعات مجتمعات مثالية لا تعرف الجريمة سبيلاً إليها، فلا شك في وقوع بعض الجرائم فيها، ولكنها جرائم قليلة يقع أغلبها بين بعض أفراد هذا المجتمع الصغير وأفراد خارج نطاقه ينتمون إلى مجتمعات أخرى.

---

[43] الدكتور رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص160.

[44] الدكتور علي عبد القادر القهوجي، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص81.

[45] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص48.

أما المجتمع المتحضر فعلى العكس من ذلك نجده يتميز بعدم الانسجام بين ظروف أفراده ورغباتهم. ويرجع ذلك إلى اتساع نطاقه وتعدد الجماعات المتباينة فيه مما يؤدي إلى تضارب المصالح، من أمثلة هذه الجماعات المتصارعة: فئة الفقراء وفئة الأغنياء، فئة المتعلمين وفئة الجاهلين، وفئة المتدينين وفئة الفاسقين[46].

ففي ظل اكتفاء المجتمعات البدائية ذاتياً، الأمر الذي يغنيها عن الالتجاء إلى غيرها من الجماعات، فإن المجتمعات المتحضرة تفقد هذه الصفة تدريجياً، فتتعدد حاجيات الأفراد، يتعذر عليهم تحقيقها. كما لا يتوافر الشعور بالأمان المطلوب أو بالاطمئنان إلى مستقبلهم على النحو الموجود في الجماعات الأولى، بل فيها تتباين أساليب السلوك وتتعدد على نطاق واسع. ومن ثم تتعدد صور الصراع داخل هذه المجتمعات وتتباين، وفي هذه المجتمعات تتعدد الصلات بين الفرد وبين عدة بيئات متنوعة لكل منها أسلوب خاص من السلوك فينشب صراع دائم بين أساليب السلوك هذه[47].

وهكذا كلما تقدمت المجتمعات في الحضارة كلما تعددت فيها أساليب السلوك وتنوعت، مع احتمال التنافر بين بعضها والبعض الآخر. وهذه الظاهرة - التي تمثل نوعاً من التفكك الاجتماعي ومن عدم التناسق - تسبب ضغوطاً متزايدة من المجتمع على الفرد، وتفرض على هذا الأخير أن يتخذ أسلوباً من السلوك لا يتفق مع الأسلوب الذي تعود فيه.

ويلاحظ العالم (**سيلين**) أن الطفل منذ صغره يواجه صوراً متباينة من السلوك حتى في محيط أسرته، وبعد ذلك خارج الأسرة. فالطفل يولد فيجد نفسه محاطاً بمجموعة مفروضة عليه هي أفراد أسرته، فيتأثر بالقيم السائدة فيها والتي تحدد أنواعاً معينة من السلوك. وقد تختلف القيم داخل الأسرة الواحدة، فقد تكون الأم متدينة والأب فاسقاً أو العكس، فيصبح الطفل نهباً لأنواع مختلفة من المشاعر تتجاذبه. ثم يخرج بعد ذلك إلى المجتمع المدرسي حيث يتأثر بأفراده الذين تصبغهم اتجاهات معينة. ثم يختلط بعدة مجموعات أخرى مثل مجموعة النادي حيث يشبع هواياته، ومجموعة العمل حيث يمارس عمله، ومجموعة الأصدقاء حيث يمضي وقت فراغه، وفي كل من هذه المجموعات يسلك الفرد السلوك السائد فيها حتى يستطيع التجاوب مع أفرادها، ولا شك أن نماذج السلوك في المجموعات العديدة التي يعيش فيها الفرد تتعارض وتتصارع، فتؤدي إلى سلوك إجرامي نتيجة استجابة إحدى الجماعات دون باقيها، إذا كانت هذه الجماعة تستبيح السلوك الإجرامي بينما يستهجنه غيرها[48].

---

[46] الدكتور محمد أحمد المشهداني، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص63.

[47] الدكتور رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص194.

[48] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص49.

وبذلك يتفق العالم (**سيلين**) مع العالم (**دور كايم**) الذي اعتبر أن الأسرة تمثل أحد الأسباب الثلاثة الرئيسية المؤثرة في تزايد نسبة الإجرام أو في نقصها، وذلك بجانب المجتمع الديني الذي ينتمي إليه الإنسان، والمجتمع السياسي أيضاً[49].

إذن، فالمجرم في تقدير نظرية (**سيلين**) يأتي سلوكه الإجرامي كأثر لعامل عدم الانسجام الاجتماعي أو التفكك الاجتماعي الذي يتخذ صورة تصارع القيم في المجموعات المختلفة، وذلك حين يستجيب لمجموعة تستبيح المسلك الإجرامي.

تقدير نظرية التفكك الاجتماعي

أكدت نظرية التفكك الاجتماعي أن ما تتميز به المجتمعات المتحضرة من تفكك اجتماعي هو الذي يؤدي إلى السلوك الإجرامي، ولما كان هذا التفكك يزداد بتطور وتقدم الحياة الحديثة فإن ذلك يعني الاتجاه نحو زيادة الإجرام. وهذه النظرية سليمة من حيث النتائج التي وصلت إليها ولكن يعيبها أنها لا تمثل الحقيقة كلها. فمن الحق القول بأن التفكك الاجتماعي يعتبر عاملاً من عوامل السلوك الإجرامي، ويبدو الدليل على ذلك عندما تضطرب الظروف داخل المجتمع وما يصحب ذلك من تفكك اجتماعي إذ نجد نسبة الإجرام ترتفع، فمثلاً في حالة الثورات الداخلية أو الحروب أو الاضطرابات الاقتصادية تبين الإحصاءات الجنائية نشأة أنواع جديدة من الجرائم مثل جرائم التموين وزيادة نسبة بعض الجرائم الموجودة من قبل مثل جرائم السرقة. ولكن موضع النقد في هذه النظرية أنها قصرت عوامل الإجرام على عامل التفكك الاجتماعي وحده، وهو قول لا يمكن التسليم به، ويكفي لدحضه أن نتساءل لماذا يقدم بعض أفراد المجتمع دون البعض الآخر على الجريمة على الرغم من تأثرهم جميعاً بعامل التفكك الاجتماعي؟

الحقيقة أن التفكك الاجتماعي عامل يقوم إلى جانب عوامل فردية واجتماعية تتضافر فيما بينها فينتج عنها انحراف نحو الجريمة[50].

---

[49] الدكتور رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص195.

[50] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص50.

المبحث الثالث
نظرية تصارع الثقافات

تعني نظرية تصارع الثقافات تعارض وتضارب ثقافات ومبادئ وقيم تسود في إحدى الجماعات مع ثقافات ومبادئ وقيم تسود جماعات أخرى[51]. وصاحب هذه النظرية العالم الأمريكي (**سيلين**) الذي نشر عام 1938 كتاباً يحمل عنوان "**تنازع الثقافة والجريمة**". وقد أبرز أيضاً دور الصراع بين الثقافات العالمَيْن (**سذرلاند وكريسي**)، باعتبار هذا الصراع هو في ذاته حقيقة اجتماعية وله علاقة وثيقة مع التفكك الاجتماعي الذي يعتبر أحد عوامل الظاهرة الاجتماعية.

ونقطة الانطلاق في هذه النظرية هي أن قواعد القانون الجزائي تعبّر عن القيم الأخلاقية والمبادئ الاجتماعية والآداب العامة لحضارة معينة في زمن معين، وحمايتها تنحصر في القانون الإجرائي الذي يقرر الجزاءات الجنائية لمن يعتدي عليها بتصرفات إجرامية من وجهة نظر القانون. وعندما تتعارض أو تصطدم هذه القيم الأخلاقية والاجتماعية التي يحميها القانون الإجرائي مع قيم أخلاقية واجتماعية أخرى تسود في جماعات معينة ينشأ في هذه الحالة صراع بين الثقافات، تؤدي أحياناً بالأفراد إلى مخالفة القانون بارتكابهم جرائم مختلفة[52].

وفي جميع الحالات التي تقع في صراع الثقافات، فإنه يأخذ مظهرين[53]**:**

أولاً: صراع خارجي

وهذا الصراع هو تعارض بين ثقافات مجتمعيْن حضاريْن مختلفيْن. ويرى بعض العلماء أن أسباب هذا الصراع ثلاثة، هي:

1- **الاستعمار:** حيث يعتمد المستعمرون إلى فرض مبادئهم وقواعدهم السلوكية المتوافقة مع هذه المبادئ على أفراد الشعب المستعمر أي على المجتمع الحضاري الذي يسيطرون عليه، مما يترتب عليه أن السلوك المتفق مع القانون، والذي كان سائداً قبل فرض مبادئ المستعمر قد يصبح سلوكاً إجرامياً.

2- **الهجرة:** إذ يترتب عليها انتقال ثقافات ومبادئ المهاجرين وحضارتهم وسلوكهم المتفق مع هذه الحضارة على المنطقة التي يهاجرون إليها، وقد يكون هذا السلوك غير مشروع وفقاً لقانون الدولة التي هاجروا إليها نتيجة اختلاف المبادئ السائدة في ظل كل من الحضارتين.

---

[51] الدكتور محمد أحمد المشهداني، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص63.

[52] الدكتور محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص108.

[53] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص51-52.

والهجرة نوعان، وهي على النحو التالي[54]:

أ) هجرة أفقية، وتعني انتقال جماعة إلى جماعة أخرى متجانسة في المنزلة الاجتماعية.

ب) وهجرة عمودية أو رأسية، وتعني انتقال جماعة من منزلة أو طبقة اجتماعية معينة إلى أخرى مخالفة لها.

3- **الاتصال في مناطق الحدود:** حيث يؤدي الاتصال بين أفراد الدولتين المتجاورتين، واختلاف حضارة هاتين الدولتين إلى تعارض سلوك الأفراد المنتمين إليها.

ثانياً: صراع داخلي

وهو تعارض الثقافات والأفكار السائدة لدى مجموعات داخلة في مجتمع حضاري واحد. مثال ذلك جماعة الأسرة وجماعة النادي وجماعة العمل، وقد تسود في كل من هذه الجماعات مبادئ تختلف عن تلك التي تسود في الأخرى وتتعارض معها في الاتجاه، فينساق الفرد إلى السلوك الذي يرضي إحداها فحسب وربما كان سلوكاً غير مشروع. على أن أهم مظاهر الصراع الداخلي هو الصراع الذي ينشب بين الثقافة أو المبادئ العامة السائدة في المجتمع وبين ثقافات أو مبادئ فرعية تسود في جماعة صغيرة، فيترتب عليه إتيان السلوك المخالف لقانون. مثال ذلك جرائم الثأر التي ترتكب في بعض المناطق استناداً إلى مبادئ سائدة فيها ليس فقط تقبل هذا السلوك الإجرامي وإنما تعتبره واجباً على أبناء هذه المناطق.

تقدير نظرية تصارع الثقافات

الحقيقة، أن هذه النظرية أقرت حقائق يجب التسليم بها، واعتمادها كعامل من عوامل الجريمة، وهو أن اختلاف الثقافات والقيم بين جماعة وأخرى، ذلك الاختلاف الذي يرجع إلى التطور السريع الذي يميز الحياة العصرية والاتصال المستمر بين المجتمعات ذات المشارب المختلفة، يؤدي إلى تصارع المبادئ والقيم في نفوس الأفراد مما قد يدفع البعض إلى ارتكاب الجرائم. ولكن موضع النقد في هذه النظرية أنها قصرت نطاقها على عامل تصارع المبادئ وحده، بينما لا شك في وجود عوامل أخرى تهيئ له السبيل إلى إنتاج أثره. والحجة في ذلك أن الأفراد الذين يعانون من هذا الصراع لا يقدمون جميعهم على ارتكاب الجريمة، مما يعني وجود عامل أو عوامل أخرى تؤدي بتفاعلها مع هذا الصراع

[54] الدكتور أكرم المشهداني واللواء نشأت البكري، موسوعة علم الجريمة، المرجع السابق، ص36.

إلى السلوك الإجرامي. فهذه النظرية شأنها شأن نظرية التفكك الاجتماعي ونظرية المدرسة الجغرافية تتسم بالمبالغة والقصور[55].

المبحث الرابع
نظرية الاختلاط الفاصل (المخالطة المتفاوتة)

صاحب هذه النظرية هو عالم الإجرام الأمريكي (**سذرلاند**)، وتعكس نظريته الفكر الأمريكي المعاصر إلى حد بعيد، وعلى الأخص فيما يتعلق بالأسس العامة التي تقوم عليها النظرية.

فالأمريكيون بوجه عام يعتقدون أنه ليس مما يتفق مع الروح الديمقراطية أن يعترف الإنسان بتفاوت البشر واختلافهم في الاستجابة للمثيرات. ولذلك نراهم يجردون نظرية السلوك من عوامل الوراثة والميول الفردية، لهذا قامت هذه النظرية على هذا المعنى. فكل فرد في تقديرها يمثل الثقافة المحيطة به ويتشبه بها، ما لم تكن هناك نماذج ثقافية أخرى تتصارع مع الثقافة التي تحيط به وتنازعه فتوجهه وجهة أخرى[56].

مضمون نظرية سذرلاند

استند العالم (**سذرلاند**) في نظريته "**الاختلاط الفاصل أو المخالطة المتفاوتة**"[57] إلى الأساس الذي قامت عليه نظرية التفكك الاجتماعي فسلم بمقوماتها ونتائجها ثم أضاف إليها. فقد ذهب (**سذرلاند**) إلى القول بأن الفرد حين يختلط بجماعات مختلفة يتأثر بعدة عوامل، بعضها يدفع إلى الإجرام والبعض الآخر يمنع من مخالفة القانون. ويختلف تأثير هذه العوامل أو تلك في الفرد بحسب أسبقيته واستمراره وعمقه. فأسبقية التأثير تعني أن الفرد يتأثر منذ فجر حياته بالسلوك السائد في مجموعة معينة هي أسرته، وقد يكون هذا السلوك متفقاً مع القانون وقد يكون مخالفاً له، وفي كلتا الحالتين قد يستمر تأثر الفرد بهذه المجموعة طوال حياته حتى على الرغم من اختلاطه بمجموعات أخرى. أما استمرار التأثير فيعني أن الفرد قد يتصل بمجموعات مختلفة، ولكن استمرار اتصاله

---

[55] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص52-53.

[56] الدكتور عوض محمد، مبادئ علم الإجرام، المرجع السابق، ص103.

[57] يختلف الفقهاء في تسمية هذه النظرية. فمنهم من يطلق عليها **نظرية الاختلاط الفاصل** (الدكتورة فوزية عبد الستار، المرجع السابق، ص53)، ومنهم من يطلق عليها **نظرية العلاقات المتباينة** (الدكتور عوض محمد، المرجع السابق، ص103)، ومنهم من يطلق عليها **نظرية المخالطة المتفاوتة** (الدكتور محمد عبد الله الوريكات، المرجع السابق، ص109)، ومنهم من يطلق عليها **نظرية المخالطة الفارقية**. (الدكتور رؤوف عبيد، المرجع السابق، ص206).

بمجموعة يسود فيها السلوك الإجرامي يؤدي إلى تأثره بهذا السلوك فيدفعه ذلك إلى ارتكاب الجريمة. أما من حيث عمق التأثير فيعني مدى حدة وقوة وفاعلية تأثير المجموعة المخالطة للفرد في سلوكه الإجرامي.

وعلى ذلك فأساس السلوك الإجرامي عند (**سذرلاند**) هو التعلم، فالفرد يتعلم هذا السلوك من اختلاطه بغيره عن طريق مجالستهم وتبادل الأحاديث معهم، فالشخص الذي لم يتعلم السلوك الإجرامي لا يستطيع أن يأتيه، شأنه في ذلك شأن من لم يتعلم الميكانيكا إذ هو يعجز عن أن يخترع آلة ميكانيكية[58].

لهذا، يكتسب الشخص سلوكه الإجرامي من خلال أمرين[59]:

الأمر الأول: تعلم فن الجريمة

ويتم ذلك بواسطة التقليد أو الإغراء أو التدريب. فالشخص الذي لا تتوافر لديه فرصة التدريب على الجريمة فإنه لا يرتكبها. ويلاحظ في هذا الشأن أن اكتساب السلوك الإجرامي يخضع لذات القواعد التي تحكم التعليم بصفة عامة. ومؤدى هذا أنه ليس من المحتم أن يأتي الاكتساب عن طريق التقليد، فقد يأتي عن طريق الإغراء مثلاً.

الأمر الثاني: تأثر الشخص من دعاة عدم احترام القانون

ويعتبر توجيه الدوافع والميول والمواقف وجهة الجريمة أمراً في غاية الأهمية. إذ يتوقف على هذا التوجيه تحقق الجريمة. أما قبل هذا التوجيه فالشخص يكون في موقف محايد يتيح له الموازنة بين دعاة الإذعان وطاعة القانون من ناحية وبين دعاة الخروج على هذا القانون في وسط المجموعة التي يخالطها من ناحية أخرى. ويصبح الشخص في نهاية المطاف مجرماً إذا غلب عليه تأثير دعاة الخروج على القانون في مواجهة دعاة احترامه. فهذا هو جوهر المخالطة الاجتماعية المتفاوتة على الإنسان.

فأي جماعة تحيط بشخص تباشر عليه تأثيراً لا يملك الخروج من أسره، الأمر الذي يصبح فيه هذا الشخص سلوكه استجابة لهذا التأثير، وبالتالي يتصرف على نحو يخالف القانون، بارتكاب سلوك إجرامي.

ويعترض (**سذرلاند**) على النظريات التي تفسر السلوك الإجرامي على أنه تعبير عن حاجات وقيم عامة، فالسلوك القويم قد يعبّر عنه أيضاً، فكل سلوك سواء كان إجرامياً أو غير إجرامي يعبر عن حاجة أو قيم عامة. فالحاجة إلى المال في ذاتها لا تميز سلوكاً عن آخر. لذلك يعترض هذا العالم

---

[58] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص53-54.

[59] الدكتور سليمان عبد المنعم، أصول علم الإجرام والجزاء، المرجع السابق، ص284.

الأمريكي على من يفسرون السلوك الإجرامي بالقيم والدوافع العامة، ولا يرى أهمية ذلك في تفسير هذا السلوك الإجرامي[60].

وقد حاول (**سذرلاند**) أن يطبق هذه النظرية على المدن والدول والجماعات أيضاً ليفسر انتشار السلوك الإجرامي في أي منها، وأطلق على هذا التطبيق لنظريته "**التفكك الاجتماعي الفارقي**". فارتفاع معدل الجريمة في إحدى المدن مثلاً ينتج عن أن عدداً كبيراً نسبياً من الأشخاص في هذه المدينة قد تعرضوا لنسبة من الأنماط السلوكية الإجرامية أكبر من نسبة الأنماط السلوكية غير الإجرامية[61].

تقدير نظرية سذرلاند

بالرغم من أن هذه النظرية تلافت حملة النقد التي وجهت للنظريات السابقة بتركيزها على الأسباب العضوية والنفسية في تفسير الظاهرة الإجرامية، **إلا أن نظرية الاختلاط الفاصل واجهت النقد أيضاً للأسباب التالية**[62]:

1. النظرية اقتصرت في تفسير السلوك الإجرامي على عامل اجتماعي واحد، إذ هي بذلك تنكر تأثير العوامل الداخلية من عضوية ونفسية، وهذا غير سليم، لأن مقتضاه كما سبق القول أن كل الأفراد الخاضعين للمؤثر الاجتماعي يسلكون السبيل الإجرامي، وهذا أمر يكذبه الواقع.

معظم الدراسات العلمية وعلى رأسها دراسات العالم (**لمبروزو**) ودراسات العالم (**فرويد**) أثبتت أن هناك اختلافات لا يجوز إغفالها بين الخصائص العضوية والنفسية للمجرمين وغير المجرمين. فإنكار أثر العوامل الداخلية على السلوك الإجرامي لا يتفق مع حقائق الأمور، ويأباه منطق الأبحاث الاجتماعية[63].

والحقيقة أن هذه النظرية تحمل في مضمونها معاول هدمها، فإذا كان الاختلاط بجماعة المجرمين هو العامل الدافع إلى السلوك الإجرامي، فكيف يمكن أن نفسر إجرام المجرم الأول الذي لم يختلط بجماعة من المجرمين؟

2. النظرية تعجز عن أن تفسر ما يؤكده الواقع من أن تأثير اختلاط الفرد بمجموعة إجرامية يختلف باختلاف مراحل عمره، فهذا التأثير أقوى ما يكون في مرحلتي الطفولة والبلوغ، ثم يعتدل في

---

[60] الدكتور محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص111.

[61] الدكتور رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص207.

[62] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص55.

[63] الدكتور يسر أنور والدكتورة آمال عبد الرحيم، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص147.

مرحلة الشباب الباكر ليبدأ في الانحسار بعد ذلك إلى أن ينعدم. ولا شك أن اختلاف التأثير لا يرجع إلى الاختلاط وحده وإنما إلى عوامل أخرى أبرزها عامل السن في هذا الفرض.

3. النظرية يشوبها القصور عندما اعتبرت أن مخالطة المجرمين هي الدافع إلى السلوك الإجرامي، ولم تذهب أبعد من ذلك حتى تبين لنا العوامل التي تدفع فرداً ما إلى هذا الاختلاط وتبعد آخر عنه. فالشخص قبل أن ينزلق إلى مخالطة الجماعة الإجرامية كان بعيداً عنها، وكان أمامه عدة جماعات يستطيع أن يخالط أياً منها، فإذا كان قد تخير الجماعة الإجرامية دون غيرها فإن ذلك يعني وجود عوامل أخرى شخصية هي التي حددت له هذا الاختيار.

فالجريمة هنا تقع بمنطق (**سذرلاند**) بحكم المخالطة دون أن يكون لإرادة الفرد دخل في ذلك، وهو قول يضعف النظرية إلى حد بعيد، إذ لا شك أن حتمية السلوك الإنساني بوجه عام لا تجد قبولاً لدى أغلب الفقهاء في العصر الحديث[64].

إذن، وبالرغم من النقد الذي وجه لنظرية (**سذرلاند**)، إلا أنها سلطت الضوء على أثر الاختلاط في السلوك الإجرامي، وهو انحياز تام للتحليل الاجتماعي للظاهرة الإجرامية، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح. ذلك أنه إذا كانت مقاييس السلوك المباح والمحظور، والمشروع وغير المشروع، والصواب والخطأ، والحسن والقبيح، وكلها من صنع البشر، فلا شك أن السلوك الإجرامي يقاس بدوره بنفس القياس، فهو سلوك اجتماعي لا فردي، وظاهرة اجتماعية وليس خللاً شخصياً أو فردياً[65].

المبحث الخامس
النظرية الاشتراكية

الربط بين ظاهرة الإجرام والأوضاع الاقتصادية السائدة هو الأساس في منطق المدرسة الاشتراكية، فهي ترجع كل شيء إلى الوسط المادي، حيث يرى الاشتراكيون أن الإجرام حالة شاذة في المجتمع، وأنها ترتبط أوثق ارتباط بالنظام الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة لأنها الوليد الشرعي له.

مضمون النظرية الاشتراكية

مضمون هذه النظرية أن النظام الرأسمالي هو العامل المؤدي إلى السلوك الإجرامي في العالم، باعتبار أن هذا النظام يقوم على العديد من الأسس التي تعتبر كل منها دافعاً إلى نوع من أنواع

---

[64] الدكتور يسر أنور والدكتورة آمال عبد الرحيم، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص149.

[65] الدكتور جلال ثروت، تفسير الظاهرة الإجرامية، المرجع السابق، ص94.

السلوك الإجرامي. **ومن هذه الأسس:** تحقيق الربح الفردي الذي يدفع الفرد إلى وسائل الغش والاحتيال، والمنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال، ووجود طبقة من أرباب العمل وطبقة العمال واستغلال الأولى للثانية[66].

وتتصور هذه النظرية أنه في ظل مجتمع اشتراكي لا يمكن أن يكون للجريمة وجود. وإذا حدث عرضاً أن وقعت بعض أفعال تتعارض مع رفاهية المجتمع الاشتراكي، فإنها لن تكون إلا نتيجة أمراض عقلية أو نفسية يعاني منها بعض الأفراد[67].

وقد تلقى كثير من علماء الإجرام في فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا هذه النظرية بالترحاب وتبناها العالم الهولندي (**بونجر**) فأقام نظريته في أوائل القرن الماضي في تفسير السلوك الإجرامي على أساس الارتباط الوثيق بينه وبين النظام الرأسمالي. ويفسر هذا الارتباط بقوله أن الإنسان منذ طفولته يكتسب غرائز اجتماعية غيرية، فإذا صادف عبر سنوات حياته ظروفاً ملائمة ازدادت هذه الغرائز رسوخاً في نفسه وضعفت لديه الغرائز الفردية، أما إذا اعترضته على العكس من ذلك ظروف غير ملائمة اهتزت لديه غرائزه الاجتماعية، وازدادت قوة الغرائز الأنانية التي تدفع به إلى هوة الجريمة. ويُقرّر (**بونجر**) أن من أهم العوامل التي تخلق الظروف غير الملائمة النظام الرأسمالي وما يوجده من فوارق اجتماعية تولد الأحقاد لدى الطبقة العاملة نحو طبقة أصحاب رؤوس الأموال مما يدفع بعض أفرادها إلى ارتكاب الجريمة[68].

تقدير النظرية الاشتراكية

بالرغم من أن النظرية الاشتراكية تستند إلى جزء من الحقيقة، فقد أثبتت بعض الإحصاءات وجود صلة بين الحالة الاقتصادية والجريمة، حيث إن تحسن الوضع الاقتصادي يقلل من بعض الجرائم لا سيما جرائم المال، وسوء هذا الوضع يؤدي إلى زيادة الجريمة. ولعل ظهور نظام العولمة بقيادة الولايات المتحدة بعد انهيار النظام الاشتراكي الشيوعي في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي، وانتشار الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية لخير دليل على تحمل النظام الرأسمالي لانتشار الجريمة، **إلا أن هذه النظرية واجهت بعض النقد، على النحو التالي:**

ركزت هذه النظرية على جرائم الاعتداء على الأموال باعتبارها سبباً للعوامل الاقتصادية التي يسببها النظام الرأسمالي، وتناست الجرائم الأخرى، مما يدل أن هذه النظرية لا تصلح لجرائم الاعتداء على الأشخاص، ولم تقدم تفسيراً عن هذه الجرائم. لهذا فإن كانت جرائم الأموال تتأثر إلى حد كبير

---

[66] الدكتور محمد أحمد المشهداني، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص65.

[67] الدكتور فتوح الشاذلي، أساسيات علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص74.

[68] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص58.

بالعوامل الاقتصادية، فإن الجرائم الأخرى– جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم الأخلاق– لا تتأثر مباشرة بالظروف الاقتصادية[69].

2- تعجز هذه النظرية عن تفسير وقوع بعض الأفراد في هذه الجريمة دون الآخرين على الرغم من خضوعهم لنظام رأسمالي واحد. والنتيجة المنطقية لهذه النظرية أن تقع الجريمة من كل فرد في هذا المجتمع، ظالمين أو مظلومين، لأنهم جميعاً يعيشون في ظروف اجتماعية تكبت الميول الاجتماعية وتنمي النزعات الفردية، وذلك أمر يخالف الواقع بطبيعة الحال[70].

3- وأخيراً يكفي للتدليل على عدم صحة هذه النظرية أن المجتمعات التي لا تطبق النظام الرأسمالي وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي (سابقاً) وروسيا (حالياً) لا زالت تعاني من ارتكاب الجرائم، وكان مقتضى هذه النظرية أن العدول عن النظام الرأسمالي يؤدي إلى زوال ظاهرة الجريمة وهو ما لم يتحقق في الواقع كدليل على ذلك[71]. ولعل المافيا الروسية باعتبارها من كبريات العصابات الإجرامية الدولية[72]، وقد انتقل جزء من هذه المافيا إلى إسرائيل خلال الهجرات الروسية اليهودية المتعاقبة إلى إسرائيل في عقود القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين، حتى أن بعض رموز هذه المافيا نجح في التسلل إلى الحكم في إسرائيل، وأصبح لها شأن في الحياة السياسية الإسرائيلية.

---

[69] الدكتور حسن المرصفاوي، الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص27.

[70] الدكتور عوض محمد، مبادئ علم الإجرام، المرجع السابق، ص101.

[71] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص59.

[72] نشأت **المافيا الروسية** في الاتحاد السوفياتي وقد تطورت منذ وفاة ستالين، وكذلك قطعت شوطاً كبيراً في أنشطتها أثناء حكم بريجنيف ليشتد عودها عقب حكم غورباتشوف، ومع قرب انهيار الاتحاد السوفياتي انضم إليها كثير من ضباط المخابرات الروس والخبراء في غسل الأموال، فضلاً عن علماء نوويين وأعضاء سابقين في الحزب الشيوعي باعوا خبراتهم لتشتد شوكة المافيا الروسية. وهاجر جزء من أعضائها إلى إسرائيل وأميركا وألمانيا باستخدام هوياتهم اليهودية والألمانية، وتشمل أنشطتهم تهريب المخدرات والأسلحة النارية، والتفجيرات، وتجارة المواد الإباحية، والقرصنة الإلكترونية، وتهريب الأعضاء البشرية.

وبعد **انهيار الاتحاد السوفياتي** زادت الجريمة المنظمة في روسيا وإسرائيل والولايات المتحدة بعد ارتباط المافيا الروسية باتفاقيات تعاون وشراكة مع أبناء " **الكوزانوسترا** " الأمريكية مما أهلها لتوسع دائرة أعمالها من دون تعارض أو تضارب في المصالح. ونتيجة تغلغل المافيا الروسية في إسرائيل وتعاونها مع عصابات إجرام يهودية أخرى زادت الجريمة وأصبحت ظاهرة يومية. ويستدل من تقرير إحصائي حول الجريمة نشرته وزارة الأمن الإسرائيلية في أوائل العقد الأول من هذا القرن أن إسرائيل تشهد كل دقيقة ونصف حادثاً إجراميا، ويسجل كل (40) ساعة حادث قتل أو محاولة قتل، وفي كل (13) دقيقة عملية سطو مسلح، وكل (5) ساعات ترتكب جريمة اغتصاب. ومع تعاظم نشاط المافيا أضحت المدن الإسرائيلية تُعرف بأسماء عائلات عصابات المافيا التي تحكمها، ومنها عائلات : افرجيل، أبو طبول، والبيرون. وتتمركز هذه العائلات في مدن رئيسة مثل عسقلان وتل أبيب ونتانيا والقدس الغربية.

الفصل الثالث
النظريات التكاملية في تفسير الظاهرة الإجرامية

تمهيد وتقسيم

عرضنا في الفصلين السابقين نظريات تحليل الظاهرة الإجرامية، وأهم الانتقادات التي وجهت لها. ورغم تعدّد وتنوع هذه النظريات فإنها ترد إلى اتجاهين رئيسين: اتجاه التحليل البيولوجي والنفسي الذي يصيب الفرد، واتجاه التحليل الاجتماعي.

ففي الاتجاه الأول رأينا كيف كان العالم (**لمبروزو**) أول من وجه اهتمام العلماء والباحثين والدارسين إلى تكوين المجرم بحثاً عن تفسير لسلوكه الإجرامي في ملامحه وصفاته الجسمية وفي خبايا أحواله النفسية. وعلى الرغم من أن هذه النظرية قد استهوت كثيراً من الباحثين في علم الإجرام، إلا أن النقد الذي وجه إليها كان سليماً، لذلك حاول تلاميذ (**لمبروزو**) إنقاذ نظرية أستاذهم عن طريق تعديلها بالصورة التي تتفادى أوجه النقد.

فقد حاول العالم (**أنريكو فيري**) أحد تلاميذ (**لمبروزو**) أن يكمل النقص الذي شاب نظريته، فأضاف إلى جانب العوامل الشخصية ضرورة الاهتمام بدراسة العوامل الاجتماعية، وتفاعل العاملين الفردي والاجتماعي في تولد السلوك الإجرامي. ثم توجت الجهود التي جمعت العوامل البيولوجية والنفسية بنظرية هامة للعالم (**دي تيليو**).

أما الاتجاه الثاني والذي يمثل النظريات الاجتماعية فقد رأينا كيف اقتصر في تفسير السلوك الإجرامي على العامل الاجتماعي وحده وأغفل تأثير العامل الشخصي. وقد غلا البعض إلى حد القول بأن الخلل العقلي أو النفسي إنما يرجع إلى تأثير العوامل الاجتماعية، ولكن ما لبثت أسس هذا الاتجاه أن اهتزت تحت وطأة العجز عن تفسير إقدام بعض الأفراد دون غيرهم على ارتكاب الجريمة على الرغم من تأثرهم بظروف اجتماعية واحدة. وإزاء ذلك لم يجد أنصار هذه النظرية بداً من التسليم بأهمية العوامل البيولوجية والنفسية، فقرروا أن السلوك الإجرامي للفرد يتأثر في أحوال كثيرة بالعوامل الشخصية.

ومن الواضح أن جميع النظريات البيولوجية والنفسية والاجتماعية شابها بعض القصور في تفسير الظاهرة الإجرامية، وهو محل اتفاق بين جميع الباحثين والعلماء الذين جاءوا فيما بعد، حيث اجتهد البعض في تفسير هذا القصور، **على النحو التالي**[73]:

---

[73] الدكتور سليمان عبد المنعم، أصول علم الإجرام والجزاء، المرجع السابق، ص295-297.

1- البعض يرجع القصور إلى عاملين رئيسين هما: أن طرق البحث العلمية في مجال الظاهرة الإجرامية كالإحصاء والاستبيان والمقابلة ودراسة الحالة ما زالت تعاني النقص ولم تصل بعد إلى الكمال الذي بلغته طرق البحث الأخرى في مجال العلوم الطبيعية. وأن الباحثين والعلماء في الدراسات الإجرامية يعانون من عزلة التخصص. فالمتخصص في الدراسات الاجتماعية يتجاهل المتخصص في مجال الدراسات النفسية، وربما كان كلاهما يتجاهلان المتخصص في الدراسات العضوية... وهكذا.

2- والبعض الآخر يعزو قصور النظريات السابقة عن إدراك تفسير ظاهرة الجريمة في مجملها تفسيراً شاملاً إلى عدم إدراك إشكالية تفسير الجريمة على وجهها الصحيح من ناحية، وإلى هيمنة فكرة "الحتمية" في مجال الدراسات الإجرامية من ناحية أخرى، على النحو التالي:

أ) عدم إدراك إشكالية تفسير الجريمة على وجهها الصحيح

من هذه الناحية، لم توضع إشكالية تفسير الظاهرة الإجرامية في موضعها الصحيح. ذلك أن المقصود بهذه الظاهرة المجرم والجريمة معاً، أي الفاعل والفعل. وليس من المتصور أن يوجد أحدهما دون الآخر. فمجرم بدون جريمة، أو جريمة بدون مجرم، غير جائز عقلاً أن يكون. وبالتالي فإن بحث عوامل الظاهرة الإجرامية في الفعل دون الفاعل أو في الفاعل دون الفعل يعتبر اجتزاء للحقيقة وقصوراً على شق منها دون الشق الآخر. من هنا - وفقاً لمنطق هذا التأصيل - كان خطأ النظريات العضوية أو النفسية إذ نظرت لهذه النظرية من زاوية "الإنسان" وحصرت أسباب الإجرام فيه. كما كان خطأ النظريات الاجتماعية أنها نظرت إليها من زاوية الجماعة وحصرت أسباب الظاهرة في العوامل الاجتماعية والبيئية وحدها. ويخلص هذا الرأي إلى أنه كان ينبغي تحليل هذه الظاهرة على أنها نابعة من " إنسان يعيش في مجتمع ". مؤدى ذلك اعتبارها ظاهرة فردية - اجتماعية في آن واحد.

ب) هيمنة فكرة "الحتمية" في مجالات الدراسات الإجرامية

من هذه الناحية، يمكن قصور النظريات السابقة في هيمنة فكرة "الحتمية" في معرض تفسير السلوك الإجرامي. وكان من نتيجة ذلك أن أنصار كل اتجاه اعتبروا أن العوامل العضوية أو النفسية أو الاجتماعية (على التوالي) تفضي بالحتم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي. وربما كان سبب ذلك- وفقاً لهذا الرأي- أن علماء الإجرام فهموا أن تفسير الظاهرة الإجرامية لا يكون "علمياً" إلا إذا وضعوا قواعد شبيهة بقواعد الرياضة أو العلوم الطبيعية أو الكيميائية، كقانون التشبع الإجرامي الذي صاغه (**فيري**) للتعبير عن دور العوامل الاجتماعية في الإفضاء- حتماً- إلى السلوك الإجرامي. والحق أن هذا السلوك لا يمكن أن ينتقل بالحتم لأنه وقبل كل شي صادر عن إنسان، وإنما ينتقل هذا السلوك بالاختيار.

على أثر القصور في النظريات البيولوجية والنفسية والاجتماعية المذكورة ظهر اتجاه ثالث في تحليل الظاهرة الإجرامية يعرف **بالاتجاه التكاملي**، أو **الاتجاه المختلط**[74]. ووفقاً لهذا الاتجاه الثالث فإن الجريمة ليست نتيجة عوامل بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية فقط، بل هي حصيلة مجموعة من العوامل المتداخلة التي تتفاعل معاً، سواء كانت عوامل تتعلق بالتكوين الشخصي العضوي، أو التكوين الشخصي النفسي، أو تتعلق بالبيئة التي تحيط بالشخص.

وجاء هذا الاتجاه التكاملي في تفسير الظاهرة الإجرامية على أثر تقدم دراسات علم النفس الاجتماعي الذي يتطلب لدراسة نفسية الفرد ضرورة تقييم تصرفاته في ضوء المؤثرات البيئية المحيطة به، وهو بذلك يختلف عن علم النفس الفردي الذي كان سائداً في دراسات علم النفس من قبل، والذي تقوم فيه دراسة نفسية الإنسان على أساس نظري مجرد من الظروف المحيطة به.

وقد اقترن بذلك تقدم مقابل في دراسة علم الاجتماع، فبعد أن كانت الظواهر الاجتماعية - ومنها الظاهرة الإجرامية - تبحث من وجهة مادية موضوعية، اتجه علماء الاجتماع إلى ضرورة بحث الظواهر الاجتماعية عبر الأشخاص. وعلى ذلك أصبحت دراسة السلوك الإجرامي- بعد تطور علم الاجتماع- دراسة نفسية موضوعية[75].

وساهم في تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الاتجاه التكاملي باحثون وعلماء كُثر، إلا أن أبرزهم كان العالم الايطالي (**انريكو فيري**). الذي أصدر آخر مؤلف له في علم الإجرام والعقاب عام 1928 بعنوان "**مطول قانون العقوبات**"، ثم العالم الايطالي (**دي تيليو**) الذي أصدر آخر مؤلف له عام 1945 بعنوان " **التكوين الإجرامي** ".

وعليه، نستعرض في هذا الفصل نظريتي العالمَيْن الايطاليَيْن (**فيري و دي تيليو**) باعتبارهما أبرز رواد الاتجاه التكاملي أو (المختلط) في تفسير السلوك الإجرامي، كل في بحث مستقل، على النحو التالي:

المبحث الأول: نظرية انريكو فيري

المبحث الثاني: نظرية دي تيليو

---

[74] أطلقت الدكتورة فوزية عبد الستار على هذا الاتجاه بالمذهب المختلط، باعتبار أنه خلط بين الاتجاهين البيولوجي والنفسي وبين الاتجاه الاجتماعي (انظر مؤلفها مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص61-64).

[75] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص64.

المبحث الأول
نظرية (انريكو فيري)

يعتبر العالم الايطالي (**انريكو فيري**) الذي عاش ما بين (1856-1929) أحد أبرز من عملوا بتفسير الظاهرة الإجرامية[76]، ويُعد القطب الثالث للمدرسة الوضعية الايطالية بعد العالمين (**لمبروزو وجارو فالو**)، ونشر أول مؤلفاته عام 1881 بعنوان "**الآفاق الجديدة لقانون العقوبات**"، وأعيد طبعه فيما بعد بعنوان "**علم الاجتماع الجنائي**". وكان آخر مؤلفاته عام 1928 بعنوان "**مطول قانون العقوبات**".

وتعتبر نظرية (**فيري**) في تفسير السلوك الإجرامي نموذجاً للاتجاه التكاملي الذي يفسر الجريمة استناداً إلى عوامل متنوعة: بيولوجية ونفسية واجتماعية، حتى أطلق على هذه النظرية بنظرية "**العوامل المتعددة**".

مضمون النظرية

جوهر نظرية (**فيري**) هي حتمية السلوك الإجرامي، وهذه الحتمية لا يمكن ردها إلى عامل واحد، وإنما إلى عدة عوامل، منها ما يتعلق بشخصية المجرم وتكوينه العضوي والنفسي، ومنها ما يتعلق بالظروف الاجتماعية التي تحيط به. ونتيجة تفاعل هذه العوامل يحدث السلوك الإجرامي. وهذا ما قاد (**فيري**) إلى تصنيف المجرمين إلى طوائف مختلفة باختلاف تأثرهم بالعوامل المذكورة[77].

ومن أفضل مزايا (**فيري**) أنه فهم أن الجريمة ينبغي أن تعتبر مثل كل سلوك إنساني آخر ظاهرة ذات مصدر مركب، بيولوجي، وطبيعي، واجتماعي، مصدر يتراوح بوسائله وبقوته بحسب تفاوت الظروف بين الأشخاص والأشياء، والأزمنة، والأمكنة.

وقد وضع هذا التفسير التوفيقي في القاعدتين التاليتين[78]**:**

أولاً: الجريمة ليست ظاهرة محض بيولوجية، ولا طبيعية، ولا اجتماعية، لكنها نتاج كل هذه العوامل مجتمعة، وذلك مهما كان مستوى خطورتها أو تفاهتها، ومهما كان نوع فاعلها من الناحية الأنثربولوجية، وسواء اعتبرناه شاذاً بصفة خاصة أم دائمة أم عابرة وبصفة موروثة أم مكتسبة.

ثانياً: أنه لدى كل جان أيا كان نوعه وفي كل جريمة أياً كان نوعها يتفاوت مدى قوة العامل السائد سواء أكان ينتمي إلى الدوافع البيولوجية، أم الطبيعية، أم الاجتماعية، أم إلى دوافع خاصة

---

[76] عمل (**انريكو فيري**) في أوائل حياته أستاذاً للقانون الجنائي في جامعة تورينو في ايطاليا.

[77] الدكتور محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص115.

[78] الدكتور رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص86-87.

به. ولذا يرى بعض المؤلفين أن (**فيري**) ينبغي أن يُعتبر مؤسساً لعلم الإجرام " لأنه أول من حاز نظرة تركيبية تكاملية لمشكلة الجريمة ".

لهذا، فإن التحري عن أسباب الجرائم لا يمكن إهمال طبيعة المناطق والأحوال الجوية. فقد تبين أن البلاد الحارة تشل فعالية الناس وتنفرهم من العمل، ولذلك فهم يميلون إلى الكسل، والكسل يدفعهم إلى السرقة. أما في المناطق الجبلية فإن حوادث القتل هي الغالبة الوقوع، كما تؤكد تلك الإحصاءات. ولكن الذي يميز (**فيري**) عن غيره هو هذه الإنسانية في تعليل الجرائم. فهو اشتراكي المذهب لذلك فإنه يضع العوامل الاجتماعية في مقدمة أسباب الإجرام. ولا ريب في أن العوامل الاقتصادية في طليعة العوامل الاجتماعية: ففقر بعض الناس وحاجاتهم الملحة، وما يقاسونه من أمل الحرمان يدفعهم إلى بؤرة الجريمة، كما أن الغنى الفاحش الذي يؤمِّن لصاحبه عيشاً رغيداً يغنيه عن التفكير في أمور تشغل فراغ حياته، يلقي به في أحضان اللذة أو في ذراعي خواطر غريبة تنتهي به أحياناً إلى الجريمة. وإلى هذه الجماعة، تنتمي طبقة المجرمين التجار المعروف باسم " أصحاب الياقات البيضاء" وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية[79].

ويلقي (**فيري**) وتلامذته جانياً كبيراً من الوزر على الوسط الذي يعيش فيه المجرم، لأن الوسط يسبب الجريمة أو يساعد على ارتكابها. فالطريق المظلم يتيح الفرصة للجرائم أكثر من الشارع المنير. وبناء مدرسة خير للأمة وأوفر على الميزانية العامة من بناء سجن. لذلك كان من واجب السلطات المكلفة بحفظ النظام العام أن تعمل على تحسين هذا المجتمع ورفع مستواه وتسهيل سبل العيش للمواطنين كافة. فإذا أهملت واجبها، فليس لها أن تنحى باللائمة إلا على نفسها[80].

تصنيف المجرمين

بعد أن حدّد العالم (**فيري**) العوامل الإجرامية التي تنتج الجريمة، من عوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية، اتجه إلى تقسيم المجرمين في خمس طوائف، على النحو التالي[81]:

1- طائفة المجرمين بالميلاد: وهؤلاء المجرمون يتميزون بخصائص النموذج الإجرامي الذي صاغه (**لمبروزو**) وإليه يدين علم الإجرام بهذه التسمية. ومع ذلك يختلف (**أنريكو فيري**) عن (**لمبروزو**) في

---

[79] الدكتور عبد الوهاب حومد، المفصل في شرح قانون العقوبات (القسم العام)، المرجع السابق، ص168.

[80] الدكتور عبد الوهاب حومد، المفصل في شرح قانون العقوبات (القسم العام)، المرجع السابق، ص169.

[81] الدكتور سليمان عبد المنعم، أصول علم الإجرام والجزاء، المرجع السابق، ص301-302. الدكتور يسر أنور والدكتورة آمال عبد الرحيم، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص349-350. الدكتور محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص117-118.

أنه لا يرى حتمية وقوع هؤلاء في مهاوي الجريمة كما كان يرى (**لمبروزو**). فالمجرم بالميلاد ليس مقوداً بالحتم إلى ارتكاب الجريمة. ولكن ثمة عوامل اجتماعية تتدخل وتدفع به إلى ذلك.

2- **طائفة المجرمين المجانين**: يلاحظ على أفراد هذه الطائفة اختلافهم من حيث درجة خطورة المرض العقلي الذي ألم بهم من ناحية ؛ وتأثير الوسط الاجتماعي الذي ينتسبون إليه على وقوعهم في الجريمة من ناحية أخرى. وللعوامل الاجتماعية دور بالغ الأهمية في هذا الصدد وإلا فبماذا نفسر إجرام بعض المصابين بخلل عقلي دون البعض الآخر.

3- **طائفة المجرمين المعتادين**: وهؤلاء هم الأفراد الذين تعودوا على ارتكاب الجريمة (وهم أشبه بالمجرمين المحترفين). ويرجع إجرام هذه الطائفة إلى غلبة تأثير العوامل الاجتماعية المحيطة بهم فتدفعهم إلى الإجرام. ولا ينفي ذلك دور العوامل العضوية المحتمل توافرها لدى أفراد هذه الطائفة، إلا أن دورها ضئيل بالمقارنة بوطأة العوامل الاجتماعية التي يكون لها الترجيح في تفسير سلوكهم الإجرامي.

4- **طائفة المجرمين بالصدفة**: ويمثل أفراد هذه الطائفة الجانب الأعظم من المجرمين. ويرجع إجرام هؤلاء إلى ضغط بعض الظروف الاجتماعية القاسية التي يتعرضون لها، وهي ظروف تتسم بالعرضية. وينزلق هؤلاء الأفراد فجأة في مهاوي الجريمة بسبب ضعف تكوينهم العضوي (البيولوجي) الذي لا يمكنهم من مجابهة هذه الظروف القاسية.

5- **طائفة المجرمين العاطفيين**: وهؤلاء هم أفراد يتسمون بحساسية مفرطة. ويقدم هؤلاء الأفراد على ارتكاب السلوك الإجرامي تحت تأثير عوامل عارضة لا يمكنهم- لفرط حساسيتهم- مقاومتها. ويعتبر أفراد هذه الطائفة أقل طوائف المجرمين خطورة على المجتمع. ولهذا يقترح باحثو وعلماء العقاب الأخذ بنظام التفريد العقابي في مواجهتهم، فلا توقع عليهم العقوبات القاسية، ولا ينبغي اختلاطهم أثناء تنفيذ عقوبتهم بالمجرمين المحترفين.

ويلاحظ أن العالم (**فيري**) قرر أن العوامل الداخلية المتمثلة في التكوين العضوي والنفسي تطغى على أفراد الطائفتين الأولى والثانية، بينما الطوائف الثلاث الأخيرة فإن العامل الاجتماعي يمثل سبب انحرافهم نحو السلوك الإجرامي.

تقدير نظرية (فيري)

رغم أن العالم (**فيري**) هو أول من قدم نظرية تكاملية في تفسير الظاهرة الإجرامية، وأحدث ثورة في مجال الدراسات الإجرامية لم يسبقه عالم آخر، وخاصةً رؤيته الشمولية للظاهرة الإجرامية والتي تظهر بسبب تفاعل عوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية، وتضافرها معاً، وإدراكه لدور العامل الاجتماعي في مكافحة الجريمة عن طريق اهتمام الجهات المختصة بتغيير الظروف الاجتماعية التي

كانت سبباً في إجرام الفرد، ومناداته بفكرة تقرير الجزاء الجنائي باقتراح صور لعقاب المجرمين كل حسب تصنيفه وأسباب إجرامه، ورغم كل ذلك لم يسلم (**فيري**) ونظريته من النقد، **ويمكن إجمال هذا النقد، على النحو التالي**[82]:

أُخذ على تصنيف (**فيري**) للعوامل الإجرامية عدم دقته، وعلى سبيل المثال أنه اعتبر الإنتاج الزراعي أحد العوامل الطبيعية أو الجغرافية، في حين أنه اعتبر الإنتاج الصناعي أحد العوامل التي تتعلق بالبيئة أو الوسط الاجتماعي. كما أُخذ عليه أن وضع العوامل الإجرامية كافة في ذات المرتبة دون تمييز بين دور عامل وآخر، مهملاً بذلك القاعدة المنهجية الخاصة بتعدد مراتب التفسير.

1- يثير تصنيف (**فيري**) لطوائف المجرمين اعتراضاً من جانب العديد من الفقهاء. فمن ناحية أولى انتقد العلامة الايطالي من حيث إبقائه على فكرة المجرم بالميلاد، وهي فكرة تعرّض لها (**لمبروزو**) حين صاغها لأول مرة إلى نقد شديد. ومن ناحية ثانية فقد أخذ على (**فيري**) أنه فرّق بين المجرم بالصدفة والمجرم العاطفي وأدخل كلا منهما في طائفة مستقلة من المجرمين. والواقع أن التمييز بين هاتين الطائفتين ليس منطقياً إذ هما يشتركان في العديد من الخصائص. وربما لهذا راج الاقتراح الذي ينادي بتقسيم ثلاثي للمجرمين في ثلاث طوائف فقط: طائفة المجرمين المجانين والمصابين بخلل عقلي وطائفة المجرمين بالصدفة (أو كما يطلق عليهم المجرمين العرضيين). وأخيراً طائفة المجرمين بالاعتياد.

2- يمكن أن نضيف لما سبق من أوجه نقد تمسك (**فيري**) بمبدأ الحتمية في معرض تبيانه للعوامل الإجرامية التي تفسر إقدام فرد بعينه على ارتكاب الجريمة دون فرد آخر. فحتمية السلوك الإجرامي فكرة دخيلة على دراسات علم الإجرام. فهي لا تتفق مع طبيعة هذا العلم. إذ بينما الحتمية وحرية الاختيار فكرتان فلسفيتان ينشغل بدراستهما علم مجرد هو الفلسفة، فإن تفسير ظاهرة الجريمة مشكلة يبحثها علم تجريبي- تفسيري هو علم الإجرام. ومن الصعب التسليم بسهولة بهذه الآلية التي تفسر الظاهرة الإجرامية.

---

[82] الدكتور محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص119. الدكتور فتوح الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص96. الدكتور سليمان عبد المنعم، أصول علم الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص305-306.

المبحث الثاني
نظرية (دي تيليو)

يُعد العالم الايطالي (**بنينو دي تيليو**) من أبرز الجنائيين في ايطاليا، وهو أحد تلامذة (**لمبروزو**)، وعمل استاذاً لعلم الانثربولوجيا في جامعة روما، وكان كبير الأطباء في بعض السجون، ونادى في كتابه "**التكوين الإجرامي**" عام 1945 بنظريته "**الاستعداد الإجرامي**" موضوع دراستنا في هذا المبحث.

وفي الحقيقة اعتبر جانب من الفقه وعلى رأسهم الدكتورة فوزية عبد الستار أن نظرية "**الاستعداد الإجرامي**" جاءت بلورة وتأكيداً للنتائج التي أدى إليها تطور النظريات البيولوجية والنفسية والاجتماعية في تفسير الظاهرة الإجرامية[83]، ويمكن أن تعتبر ضمن الاتجاه التكاملي إلى جانب نظرية (**فيري**) باعتبارها دمجت ما بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية في تفسير الجريمة بالرغم من تركيز (**دي تيليو**) في نظريته على التفسير العضوي.

مضمون نظرية دي تيليو

ذهبت هذه النظرية إلى أن المجرمين يكون لديهم استعداد إجرامي يظل كامناً حتى توقظه مؤثرات بيئية اجتماعية فتؤدي إلى حدوث خلل وإضراب نفسي يدفع الشخص إلى ارتكاب الجريمة[84]. وبالتالي فإنه كلما زاد تأثير المؤثرات البيئية الاجتماعية كلما قلّ تأثير العوامل العضوية والنفسية للمجرم، وبالعكس أيضاً. وعندما تصل الاضطرابات النفسية العضوية إلى المدى الذي يثير الغرائز المختلفة من ناحية، ويضعف سيطرة الذات عليها من ناحية أخرى فإن الفرد يقدم على الجريمة. كما يرى (**دي تيليو**) أيضاً أن الإنسان السليم العقل والنفس والجسم بمقدوره أن يهذب ميوله، وأن يتحاشى مغريات الجريمة، وأن يكبح جماح نزواته النابعة عن الأنانية[85].

ويضيف (**دي تيليو**) أن الجريمة صراع بين مقومات الحياة الاجتماعية وبين الدوافع الغريزية الفردية، تتغلب فيها النزعات الأنانية الشريرة على قوة الردع المستمدة من البيئة والقيم الاجتماعية، لذا فالسلوك الإجرامي يشبه المرض، فكما أن إصابة الجسم بالمرض ترجع إلى ضعف مقاومته للجراثيم، فكذلك الجريمة يتوقف ارتكابها على ضعف قوة الفرد على التكيف مع مقتضيات الحياة

---

[83] انظر مؤلف الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص64-71.

[84] الدكتور محمد أحمد المشهداني، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص67.

[85] الدكتور رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص313.

الاجتماعية نتيجة لخلل عضوي ونفسي يتمثل في الاستعداد الإجرامي، وبعبارة أخرى، فالحياة تكشف عن عدم قابلية المجرم على التكيف مع البيئة الاجتماعية[86].

وأرجع (**دي تيليو**) عدم قابلية المجرمين للتكيف مع البيئة الاجتماعية إلى نوعين من العوامل[87]:

النوع الأول: هو المشاعر العاطفية التي ترجع إلى نمو عاطفي معيب بسبب عوامل داخلية متصلة بالطاقة الغريزية لصاحبها، بما يؤدي إليه هذا النمو المعيب من عدم إمكان اتساق صاحبه مع أساليب السلوك الاجتماعي المحيطة به.

النوع الثاني: هو العيوب العضوية الناجمة عن الوراثة أو عن خلل وظيفي ذي صلة بإفرازات الغدد، والهرمونات، أو بالتهابات المخ، وهو من هذه الزاوية يُسلِّم في وضوح بدور العوامل الاجتماعية والنفسية إلى جانب العوامل البيولوجية.

أنواع الاستعداد الإجرامي لدى دي تيليو

ميّز العالم (**دي تيليو**) بين نوعين من الاستعداد الإجرامي: استعداد إجرامي أصيل، واستعداد إجرامي عارض، على النحو التالي[88]:

الأول: استعداد إجرامي أصيل

يتصف الاستعداد الإجرامي الأصيل بالثبات والاستمرار، ويرجع إلى التكوين العضوي والنفسي للفرد، ولا ينتقص من الاستعداد الإجرامي الأصيل إقدام صاحبه على ارتكاب الجريمة، فالغالب أنه يعود إلى ارتكابها عدة مرات، وهذا هو ما يفسر جرائم الاعتياد، واحتراف الإجرام، وارتكاب الجرائم الخطيرة. ويسمي (**دي تيليو**) المجرمين الذين يتوافر لديهم الاستعداد الإجرامي الأصيل بالمجرمين بحكم تكوينهم. ويقسّم (**دي تيليو**) هذا النمط الأول من المجرمين إلى أربعة أنواع، وهم: المجرمون بالتكوين "الشائعون"[89]، المجرمون بالتكوين ذوو الاتجاه التطوري الناقص، المجرمون المتخلفون نفسياً، المجرمون المجانين.

---

[86] الدكتور محمد صبحي نجم، أصول علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص45.

[87] الدكتور رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص314.

[88] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص65-66.

[89] من أهم خصائص المجرمين بالتكوين " **الشائعون** "، الضعف العقلي، والمغالاة في الإحساس بالنفس، وسرعة التقلب، والانفعال الشديد، والقابلية للاستثارة، كما يتميزون بضعف الإرادة، وضعف الإحساس الخلقي، وسهولة الإقدام على ارتكاب الأفعال المضادة للجماعة (مذكور لدى الدكتور رؤوف عبيد، المرجع السابق، ص325).

الثاني: استعداد إجرامي عارض

ويرجع هذا الاستعداد الإجرامي العارض إلى عوامل داخلية وأخرى بيئية تعترض الفرد فتضعف من قدرته على الإمساك بزمام رغباته، فيندفع إلى ارتكاب الجريمة. مثال ذلك الانفعال الشديد، كاليأس والحقد والغيرة. ويزول هذا الاستعداد بزوال الانفعال. ويسمى المجرمون الذين يتوافر لديهم هذا الاستعداد العارض بالمجرمين العاطفيين.

وهكذا يمكن القول أن المجرم العرضي هو الشخص الذي يكون سلوكه الإجرامي نتاجاً للظروف البيئية أو الاجتماعية التي تحيط به. فيطغى دور هذه الظروف مؤقتاً وبصفة عرضية على دور العوامل الداخلية. فالاستعداد الإجرامي لهذا الفرد ليس إلا عرضياً، أما العوامل الاجتماعية فهي مؤثرة أو طاغية. وجماع هذين العاملين يفضى إلى ظرف مهيأ - لا أكثر - للجريمة. فإن وقعت قلنا أنه مجرم عرضي أو مجرم بالصدفة[90]. ويقسّم (**دي تيليو**) المجرمين العرضيين إلى ثلاثة أنواع: المجرم العرضي المحض[91]، المجرم العرضي العاطفي، والمجرم العرضي الشائع.

خلاصة ذلك أن الاستعداد الإجرامي الموجود لدى بعض الأفراد والذي تثيره وتتفاعل معه عوامل خارجية، فيتولد عنه السلوك الإجرامي، هذا الاستعداد قد ينشأ مع تكوين الفرد نفسه عضوياً ونفسياً فيكون ثابتاً ودائماً لدى الشخص. وقد يتولد كأثر لانفعال عارض فيزول بزوال هذا الانفعال.

المجرم المجنون والمجنون المجرم

وأيضاً، ميّز العالم (**دي تيليو**) بين نوعين من المجرمين المجانين: المجرم المجنون، والمجنون المجرم، فالمجرم المجنون يرجع سبب إجرامه إلى تكوين كامن فيه وسابق على إصابته بالجنون، لذا فإن شفاء هذا المجرم من الجنون لا يمنعه من العودة إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى ما دام أن التكوين الإجرامي لديه ما زال قائماً.

أما المجنون المجرم فهو الشخص الذي يرجع إجرامه إلى جنونه دون أن يكون لديه تكوين إجرامي سابق على الجنون، لذا فإن هذا المجرم إذا شفي من مرضه العقلي زال سبب إجرامه ولا يعود إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى[92].

---

[90] الدكتور سليمان عبد المنعم، أصول علم الإجرام والجزاء، المرجع السابق، ص245.

[91] **المجرم العرضي المحض**، هو الشخص الذي يُقدم على ارتكاب الجرائم التافهة استجابة لدوافع استثنائية محضة، وفي ظروف استثنائية لم يتوقعها ولم يكن بمقدوره أن يتوقعها.

[92] الدكتور محمد أكرم المشهداني، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص68.

تقدير نظرية دي تيليو

قطع (**دي تيليو**) شوطاً طويلاً في الاعتراف بدور التكوين النفسي للفرد في سلوكه الإجرامي، وهو من هذه الزاوية يتميز عن سابقيه. وفضلاً عن ذلك، فقد أولى العوامل الاجتماعية أهمية خاصة، وبلغ في حد الاعتداد بهذه العوامل أنه جعلها أساساً لتفسير الطائفة الثانية المتمثلة بطائفة المجرمين العرضيين. وهو بذلك قد سدّ فراغاً كبيراً في نظرية (**لمبروزو**)، دون أن يتنكر لأصولها العلمية ولمنهجها البحثي القائم أساساً على تفسير الظاهرة الإجرامية بالمجرم لا بالجريمة[93].

لهذا، لا يمكن إنكار فضل هذه النظرية في تفسير السلوك الإجرامي تفسيراً يتفق مع الواقع. فهي لم تقتصر على إرجاعه إلى العوامل الشخصية أو إلى العوامل الاجتماعية فحسب، وإنما فسرت السلوك الإجرامي بتفاعل كل من العوامل الشخصية والاجتماعية معاً، فتجنبت بذلك التطرف الذي تميز به كل من المذهبين الفردي والاجتماعي، ولفتت أنظار الباحثين والعلماء في علم الإجرام إلى أهمية التفاعل أو التلاقي بين البيئة وشخصية الإنسان الذي يعيش فيها، حيث يتأثر كل منهما بالآخر ويؤثر فيه.

ورغم ذلك، فقد وجهت الانتقادات التالية لنظرية (دي تيليو):

1- قصور مضمون النظرية

أخذ على نظرية (**دي تيليو**) بقصور في مضمونها من حيث أنه يعزو الإجرام إلى التكوين العضوي للفرد. والحق أنه مهما حاولت النظرية في تفسير السلوك الإجرامي بإعطائه بعداً اجتماعياً أو نفسياً فإنها لا زالت تدور في فلك التفسير العضوي[94].

والحق، أن نظرية (**دي تيليو**) لا تستحق مثل هذا النقد، لأن إبراز الدور العضوي لتفسير الجريمة والمتمثل في الخلل الذي يصيب الجسم كالمخ والغدد والجهاز العصبي حتمية اعتبار سائر المجرمين مصابين بهذا الخلل، وأن (**دي تيليو**) لم يقل ذلك، بل رأى أن ثمة طوائف أخرى من المجرمين يُعزى سلوكهم الإجرامي إلى العوامل البيئية أو الاجتماعية. فلا تناقض إذن بين الطائفتين، إذ لكل واحدة منهما مجالها في تفسير الظاهرة الإجرامية[95].

ومن ناحية ثانية أُخذ على هذه النظرية أنها على الرغم من إضافتها إلى استعداد المجرم الإجرامي تأثير العوامل البيئية المحيطة بالمجرم حتى يحدث هذا الاستعداد أثره في ارتكاب الجريمة، إلا أنها قطعت بأن العامل الاجتماعي لا يحدث أثره إلا إذا صادف تكويناً إجرامياً. بمعنى أن هذا العامل لا يمكن أن يكون وحده دافعاً إلى السلوك الإجرامي. وموضع النقد الذي وجهه البعض إليها أن العوامل

---

[93] الدكتور سليمان عبد المنعم، أصول علمي الإجرام والجزاء، المرجع السابق، ص246.

[94] الدكتور عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص98.

[95] الدكتور سليمان عبد المنعم، أصول علمي الإجرام والجزاء، المرجع السابق، ص249.

البيئية قد يكون لها وحدها أحياناً دور مسبب للجريمة. ويضرب لذلك مثلاً الزوج الذي يفاجئ زوجته متلبسة بالزنا فيقتلها في الحال هي ومن يزني بها، فهو يرتكب الجريمة دون أن يكون ذلك راجعاً إلى استعداد إجرامي سببه مؤثر خارجي، وإنما ترجع الجريمة أساساً إلى العامل الخارجي.

ولعل من الإنصاف لنظرية (**دي تيليو**) الرد على هذا النقد بما سبق أن ذكره من أن الاستعداد أو الميل الإجرامي وفقاً لهذه النظرية قد يكون أصلياً وقد يكون عارضاً. ولعل أوضح مثال على الميل العارض للإجرام هو حالة الزوج الذي يقتل زوجته المتلبسة بالزنا. إذ يمكن القول بأن جريمة الزوجة قد أثارت ثائرة الزوج فأدت إلى اضطراب نفسي داخلي لديه يتمثل فيه الاستعداد العارض للإجرام. وبتفاعل العامل الخارجي الذي هو زنا الزوجة مع العامل الداخلي الذي هو الاضطراب أو الانفعال النفسي تفجّر السلوك الإجرامي المتمثل في قتل الزوجة وشريكها.

ولا يقبل القول بأن جريمة القتل هذه سببها الوحيد هو العامل الخارجي أي زنا الزوجة. والدليل على ذلك أنه لا يرتكب القتل حتماً كل زوج يفاجئ زوجته متلبسة بالزنا. ولو كان المؤثر الخارجي وحده هو العامل الوحيد الدافع إلى السلوك الإجرامي لكان من الضروري أن يرتكب جريمة القتل كل زوج يفاجئ زوجته في هذا الوضع، ولكن الواقع يؤكد أن بعض هؤلاء الأزواج دون البعض الآخر هم الذين يقدمون على هذا السلوك الإجرامي[96].

2- قصور منهج الجريمة

يُؤخذ على نظرية (**دي تيليو**) قصورها من حيث المنهج العلمي المتبع، حيث انتقد (**دي تيليو**) لاعتماده على إفرازات الغدد من هرمونات لما لها من تأثير يتصل بالدافع إلى اقتراف السلوك الجرمي، خاصةً أن علم الغدد ما زال يتطور يوماً بعد يوم، ولم يصل المرحلة التي يمكن التسليم بصحة معطياتها في هذا المجال[97].

وأيضاً، تُعد الحالات التي قام (**دي تيليو**) بفحصها في مجال التكوين الإجرامي في تفسير الظاهرة الإجرامية هي قليلة جداً. كما أنه لم يعتمد على إجراء المقارنات بين من قام بفحصهم من المجرمين وبين غير المجرمين، الأمر الذي من شأنه غياب المجموعة الضابطة[98].

ومن الإنصاف الرد على نقد القصور المنهجي لنظرية (**دي تيليو**)، بأن هذا القصور في الحقيقة هو في منهج البحث الإجرامي ذاته، وليس في النظرية فقط. فالمنهج الإحصائي لم يسلم من النقد عموماً أياً كانت النظرية التي تتوسل بهذا المنهج. فالإحصاءات تقع أحياناً في مغالطة كبرى في اعتمادها على الأرقام.

---

[96] الدكتورة فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص69-70.

[97] الدكتور فتوح الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص63.

[98] الدكتور مأمون سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص170.

إذن، فإن السلوك الإجرامي لدى (**دي تيليو**) وقبله (**فيري**) يكون نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية التي تنبع من شخصية المجرم، وعوامل اجتماعية أخرى ترجع إلى البيئة التي يعيش بها. ومن هنا كانت الحاجة لدراسة العوامل الداخلية البيولوجية والنفسية، والعوامل الخارجية الاجتماعية المؤدية إلى السلوك الإجرامي، من خلال الباب الثالث التالي من القسم الأول في هذا المؤلف.

obeikandl.com